تَأْلِيْف

جَمَالِ السُّنَةِ فَضِيْلَةِ الشَّيْخ العَلاَّمَة المُحَدِّث

أَبِي عَبدالرَّحمَنْ فَوزِيْ بنْ عَبدَ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الحُمَيْدِيّ الأَثَرِيّ

حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى

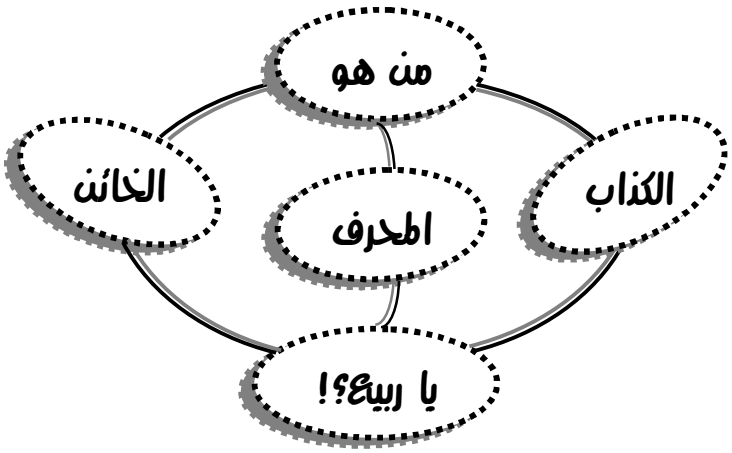

كَشْفُ

أَكَاذِيْب، وتَحْرِيْفَات، وَخِيَانَات

رَبِيْعٍ المَدْخَلِيّ

المَوْصُوْفِ زُوْرَاً بالعَلاَّمَة، بَلْ نَعَّامَة

أَسَدٌ عَلَيَّ، وَفِي الحُرُوبِ نَعَّامَةٌ!

رَقْطَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَافِرِ!

الجزء الثالث

بيان خيانات وتلبيس واضطراب ربيع المدخلي في **جنس العمل**!!!

ومعه

ردود العلماء عليه ومنهم:الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبدالله الغديان، والشيخ فالح الحربي، والشيخ صالح اللحيدان

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر الدليل على إنكار ربيع المدخلي

لفظ جنس العمل

واضطرابه، وتناقضه في ذلك

بتلبيس، وخيانة، وتحريف، وكذب

لكي يقرر عدم تكفير تارك جنس العمل، وعدم إدخاله في الإيمان

وإصراره على عناده في إنكاره لفظ [جنس] وهي كلمة عربية فصيحة[١]

١) **قال ربيع المرجئ في (كشفه البالي)(ص١٠٢)**: (فإطلاق **(جنس العمل)** فيه مفاسد لما فيه من الإجمال الموقع في اللبس، ولما يثيره من الاختلاف والفُرقة فيجب اجتنابه). اهـ

٢) **وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص١٠٣)**: (ولم أجد مَنْ ذَكَرَ لفظ (**جنس العمل**) في تعريف الإيمان). اهـ

٣) **وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ١٠٧)**: (وأنت تتعلق بلفظ (جنس) وهو لا ذكر له في القرآن، ولا في السُّنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان، ولم يُذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام، وإذا رجعت إلى كتب اللغة تجد اضطراباً في تفسيره!.

---

١) **قلت**: وقد اضطرب وتناقض المدخلي في مسائل الإيمان عندما رأى الردود عليه من علماء السنة، وأدرك خطأه يقيناً، فمرة ينفي، ومرة يُثبت، ومرة بين النفي، وبين الإثبات، نعوذ بالله من الخيانات والتلبيسات والتحريفات.

ويقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي، قال ابن فارس في مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب، وقال مثل هذا صاحب القاموس، وبعض أهل اللغة يقول عن (الجنس) إنه الضرب من الشيء، وبعضهم يقول: إنه أعم من النوع، وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة، وبعضهم يقول: الجنس هو الأصل والنوع، فيجعل معنى (الجنس)، والنوع واحداً، وهو صاحب المعجم الوسيط، وقال بعد هذا التعريف: وفي اصطلاح المنطقيين ما يدل على كثيرين مختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع، يعني عند المنطقيين، وهذا يشير إلى أنه من وضع أهل المنطق) [1]. اهـ

٤) **وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص١١٤) عن جنس العمل:** (فمن ذكرهم من العلماء لم يدخلوه في قضايا الإيمان، ولم يجعلوه ركناً في تعريف الإيمان).اهـ

---

١) **قلت**:انظر أخي ماذا ارتكب هذا الرجل من شنائع في كلامه هذا من التدليس، والتلبيس، والمراوغة.

فكلامه هذا لايفيده شيئاً، إلاّ الخذلان، والله المستعان.

قلت: ومن تلبيس هذا الرجل إدخال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى في إنكاره واستعماله لفظ (**جنس العمل**)، ومعروف ومشهور عنه رحمه الله عدم إنكاره واستعماله لفظ (**جنس العمل**)، وقد تلفظ به رحمه الله كما سوف يأتي.

قلت: وشيخنا رحمه الله أنكر على من يستعمل الألفاظ هذه مطلقاً بدون ضوابط شرعية، وبدون فهم العلماء لها، فيسفك الدماء ويستحل الأموال، وتكفير المسلمين، أما إذا استعمل هذه الألفاظ بالضوابط الشرعية فلا بأس، وقد قال بها العلماء، إذاً فتشبث المدخلي بقول شيخنا رحمه الله عليه لا له، اللهم سدّد سدّد.

٥) وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص١٦٥): (فإذا كان هناك أحد يقول في تارك **(جنس العمل)** إنه ناقص الإيمان[1]، أو مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان، فإنه لا يصح أن يقال عنه: إنه قد وافق المرجئة!!!). اهـ

فربيع بقوله هذا يرى بأنه تارك **(جنس العمل)** ناقص الإيمان، وعلى هذا لا يكفر على مذهبه الباطل، وهذا قول المرجئة بلا شك كما بين **(الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبدالله الغديان، والشيخ فالح الحربي)** وغيرهم.

٦) وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٣٩٠) وهو ينكر لفظ (جنس العمل): (ولم أجد لفظ **(جنس العمل)** في تعريف الإيمان). اهـ

٧) وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٣٩٣): (لكن لا أزال أنصح الشباب عن الخَوْض فيه؛ لأنه لفظ مُجمل يَحتمل معني متعددة، ولفظ لم يرد في الكتاب والسنة!).اهـ

٩) وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٤١٦): (وفي نادر من الأحيان يسألني عنه – يعني بترك **جنس العمل** – بعض

---

١) وربيع ينكر أنه قال بذلك والله المستعان.

الناس فأنهاه عن الخَوْض فيه، فإذا أَلَحّ ولَجّ اعترضت ببعض أحاديث الشفاعة كحديث أنس رضي الله عنه (**يخرج من الناس من عنده أدنى أدنى من مثقال ذرة من إيمان**) فلا يُحير جواباً!).اهـ

قلت: يعني لو ترك الإنسان (**جنس العمل**) فهو عند ربيع يدخل في أحاديث الشفاعة، والله المستعان.

٩) وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٤١٧): (ترجح لي أنه يجب الابتعاد عنه – يعني **جنس العمل** – لأن الجنس قد يراد به الواحد، وقد يراد به الكل، وقد يراد به الغالب). اهـ

١٠) وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٤٣٤) – عن جنس العمل –: (ولم يدخله السلف في **قضايا الإيمان**، وهو لفظ مجمل يحتمل عدّة معانٍ تؤدي إلى اللبس والمشاكل).[1]اهـ

١١) وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٤٠٢): (وأنت تتعلق بلفظ (**جنس**)، وهو لا ذكر له في القرآن، ولا في السنة، **ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان**، ولم يذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام!). اهـ

---

١) وربيع ينكر أنه قال ذلك، نعوذ بالله من الاستكبار والعناد.

وانظر ((شرح عقيدة السلف)) لربيع (ص٦٧).

بل يرى ربيع أن (**جنس العمل**) ليس الأعمال كلها مما يتبين بأنه لا يُكفر من ترك (**جنس العمل**)، بل يرى (**بجنس العمل**) ما يصح به الإيمان!.

فقال ربيع في (بيانه البالي) (ص٤) معلقاً على قول الشيخ ابن باز رحمه الله[1]: (وهذا واضح من كلامه سياقاً وسباقاً أنه يريد (ب**جنس العمل**) ما يصح به الإيمان كالصلاة، وليس مراده (ب**جنس العمل**) الأعمال كلها، فهذا مما يبطل تفسير الحدّاديّة! أن المراد ب**جنس العمل**:العمل كله!). اهـ

١٢) وقال ربيع المرجئ في (بيانه البالي) الحلقة الثالثة (ص١٨): (تشبثهم بلفظ (**جنس العمل**) ومحاربة من لا يدخله في **تعريف الإيمان**، ومرادهم (ب**جنس العمل**) العمل كله، مخالفين بهذا التفسير أئمة اللغة، واستعمال العلماء له، ومقاصدهم من استعماله!). اهـ

---

١) رغم أن الشيخ ابن باز رحمه الله فسر كلامه في أقوال أخرى، وأنكر أن يكون العمل شرط صحة في الإيمان، أو شرط كمال، ويقول فيه: (إن العمل جزء من الإيمان).

وقد نقله المدخلي و لم يلتزم به، و لم يرجع عن قوله، فأبى إلا المراوغة والتدليس، والكرّ والفرّ كعادته والله المستعان.

وانظر ((أقوال ذوي العرفان)) للسناني (ص١٤٤ و١٤٥).

وإليكم ردود العلماء عليه في مسألة جنس العمل، وإبطال أقاويله السابقة:

أولاً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله، مفتي عام المملكة العربية السعودية، ورئيس هيئة كبار العلماء، ورئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

١) **سئل فضيلة الشيخ:** سماحة الشيخ انتشر عندنا – يعني في أوروبا – بصورة عجيبة أن الذي يترك الأعمال كل الأعمال، و(**جنس العمل**) بغير عذر يكون مؤمن ناقص الإيمان[١]، فما صحة هذا القول أثابكم الله؟.

فأجاب فضيلته: (لا... هذا قول باطل!، الأعمال جزء من الإيمان، ومن ادعى الإيمان بدون عمل فليس بمؤمن، والله جلّ وعلا ما ذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح).[٢] اهـ

---

١) وقد رددت عليه في كتابي: (القاصمة الخافضة لفرقة المرجئة الخامسة داحضة) (ص١٣١) باب: ذكر الدليل على تفنيد دعاوى ربيع المدخلي في تشنيعه على أهل السنة والجماعة في ذكرهم **جنس العمل**، ولتكفيرهم بتركه.

وانظر أيضاً كتابي: (رسوخ الجبل في ثبوت كلمة **جنس العمل**).

٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص٨١)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

٢) **وسئل فضيلة الشيخ:** سماحة الشيخ هل تارك (**جنس العمل**) ناقص الإيمان، وهل يكون بقوله هذا موافق للمرجئة أحسن الله إليكم؟.

فأجاب فضيلته: (نعم... لأن (**جنس العمل**) تاركه قد كفر – نسأل الله العافية –، لأن العمل جزء من الإيمان).[1] اهـ

٣) **وسئل فضيلة الشيخ:** سماحة الشيخ هل تارك (**جنس العمل**) مؤمن ناقص الإيمان، وهو قائل ذلك يسمى مرجئاً، وجزاك الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (يا أخواني الأعمال جزء من الإيمان لا انفصام بين العمل والإيمان، الإيمان والأعمال شيء واحد، فالذي يترك الأعمال هو تارك للإيمان، ومن يزعم أنه مؤمن، وهو لا يؤدي عمله، لا يصلي، ولا يزكي، ولا يصوم، ولا يحج، ولا يؤدي واجباً، ولا يبتعد عن محرم، ولا يمتثل واجباً، أين هذا من الإيمان؟!.

---

١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص٨٢)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

فالإيمان والعمل شيء واحد لا انفصام للعمل عن الإيمان، بل الأعمال جزء من الإيمان، والله ما ذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح).[١] اهـ

٤) وإليك هذا الجواب لسماحة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله – في مكالمة هاتفية – على سؤال يقول صاحبه: هناك شريط يروج عندنا (السائل من الجزائر) بعنوان: (شرح كتاب الإيمان) من (صحيح البخاري) لأحد الدكاترة من عندكم من (مكة).

قال الشيخ حفظه الله: (من هو)، قال السائل: (**الدكتور ربيع بن هادي المدخلي**)، يقول: إن كلمة (**جنس العمل**) محدثة، ولا أصل لها في القرآن، وفي السنة، و لم يدخلها السلف في تعريف الإيمان، أحدثها التكفيريون، والقطبيون، فما صحة هذا، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب المفتي حفظه الله بقوله: (هذا كلام غير صحيح، بس، ما يصلح هذا).[٢][٣] اهـ

---

١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص٨٤)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص٨٩)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

٣) وهنا أنكر الشيخ المفتي حفظه الله على ربيع المدخلي لموافقته لمذهب المرجئة.

ثانياً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله، عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

١) سئل فضيلة الشيخ: وفقكم الله، هناك من يقول أن تارك (**جنس العمل**) بالكلية لا يكفر، وأن هذا القول قول ثاني للسلف، لا يستحق الإنكار، ولا التبديع[١]، فما صحة هذه المقولة، أثابكم الله؟.

فأجاب فضيلته: (هذا كذاب، الذي يقول هذا الكلام **هذا كذاب، كَذَبَ على السلف،** السلف ما قالوا: إن الذي يترك (**جنس العمل**) لا يكفر، ما قالوا: إن الذي يترك (**جنس العمل**)، ولا يعمل أي شيء يكون مؤمناً، من ترك العمل نهائياً من غير عذر، لا يصلي، ولا يصوم، ولا يعمل أي شيء، ويقول أنا مؤمن هذا كذاب.

أما الذي ترك العمل بعذر شرعي، وما يتمكن من العمل نطق بالشهادتين بصدق، ومات أو قتل في الحال فهذا ما في شك أنه مؤمن، لأنه ما تمكن من العمل ما تركه رغبة عنه.

---

١) ((شريط مسجل)) بصوت ربيع، في (شبكة الأثري)، و(بيان حال ربيع) (ص٨ – مذكرة)، وغير ذلك من مراجعه التي سبقت.

أما الذي يتمكن من العمل ويتركه، ولا يصلي، ولا يصوم، ولا يزكي، ولا يجتنب المحرمات، ولا يجتنب الفواحش، هذا ليس بمؤمن، ولا أحد يقول أنه مؤمن **إلا المرجئة**)[١]. اهـ

٢) وسئل فضيلة الشيخ: ظهر في هذا الوقت من يقول أن تارك (**جنس العمل**) مؤمن، ويكابر في هذا القول، ويدعو إليه، ويهدد من لا يقول بقوله[٢]، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (لا نحتاج إلى هذا الرجل، ولا إلى قوله، والسلف الصالح والعلماء كفونا، وبينوا لنا الإيمان وهو: قول واعتقاد وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، **فهذا الرجل لا ننظر إليه ولا إلى قوله).**[٣] اهـ

ثالثاً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الغديان حفظه الله، عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

١) **سئل فضيلة الشيخ:** هناك من يقول أن تارك (**جنس العمل**) بأنه مؤمن، وجزاكم الله خيراً؟.

---

١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص٩٣)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

٢) بل ويطعن في العلماء الذين يقولون بـ (**جنس العمل**) ويحاربهم، ويقول عنهم (أهل نعرة وفتنة).

٣) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص٩٧)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

فأجاب فضيلته: (فما معنى تارك (**جنس العمل**)، إذا كان تارك (**جنس العمل**) معناه تارك جميع الأعمال، **هذا مذهب المرجئة**، وأنا ما أدري ما يحمل الإنسان على ترك هدي الرسول ﷺ، والأخذ بهدي غيره، ويجادل ويناظر).[١] اهـ

٢) **وسئل فضيلة الشيخ:** قال أحدهم في مقالٍ له: (وفي نادر من الأحيان يسألني عنه بعض الناس يعني عن ترك (**جنس العمل**) هل هو كافر أم لا؟!، فأنهاه عن الخوض فيه، فإذا ألحّ اعترضتُ عليه ببعض أحاديث الشفاعة، كحديث **أنس** رضي الله عنه: (**يخرج من النار من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان**) فما صحة هذا القول، بارك الله فيكم؟.

فأجاب فضيلته: (يا أخي هذه مسألة تدخل في **مذهب المرجئة** الذين لا يجعلون العمل شرط صحة، تدخل في هذا الباب كله، وعن استدلاله، فهذا الأمر يرجع إلى الله، يعني لا يدخل فيها الإنسان أصلاً).[٢] اهـ

---

١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص١١٠)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

٢) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص١١١)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

٣) **وسئل فضيلة الشيخ**: هناك قول لأحد الدكاترة من عندكم من مكة **يدعى ربيع المدخلي** يقول: أن كلمة **(جنس العمل)** محدثة، ولا أصل لها في القرآن، وفي السنة، ولم يدخلها السلف في تعريف الإيمان، أحدثها التكفيريون والقطبيون، فما صحة هذا؟.

فأجاب فضيلته: (هذا ليس بصحيح، هذا الكلام ليس بصحيح؛ **لأن هذا مذهب المرجئة**).[١] اهـ

٤) **وسئل فضيلة الشيخ** – في مكالمة من الجزائر – يا شيخ قال أحدهم في مقال له: (في نادر من الأحيان يسألني عنه – يعني تارك **(جنس العمل)** – بعض العمل: هل هو كافر أم لا؟، فأنهاه عن الخوض فيه) (**القائل هو ربيع** في مقاله: (كلمة حق حول **جنس العمل**)، **فقاطعه الشيخ الغديان قائلاً**: (هذه المسألة تدخل في مذهب المرجئة الذين لا يجعلون العمل شرط صحة).[٢] اهـ

---

١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص١١٢)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

٢) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص١١٢)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

رابعاً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ فالح بن نافع الحربي حفظه الله، مدير المعهد بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً:

١) **سئل فضيلة الشيخ:** هناك من يقول أن تارك (**جنس العمل**)، أو كل الأعمال يكون مؤمناً ناقص الإيمان، ما صحة هذا القول أحسن الله إليكم؟.

فأجاب فضيلته: (ليس صحيحاً، هذا باطل، **وهذا يوافق المرجئة وهذا مرجئ الذي يقول هذا القول، لماذا، لأن تارك جميع العمل كافراً عند أهل السنة والجماعة، وهو غير مؤمن**، والإيمان عندهم هو: اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح.

والعمل بالجوارح جزء من الإيمان، وكله ركن فيه، فإذا لم يأتِ بالعمل على الإطلاق يكون قد هدم هذا الركن، وهو كافر خارج من الملة، ومن قال عنه ناقص الإيمان، أثبت له الإيمان – بغض النظر عن كونه قال إيمانه ناقص، أو تام – فهو قد خالف إجماع الأمة ونقضه، وهو أنه يرونه كافراً غيرَ مؤمن، وهو أثبت له الإيمان سواء قال إيمانه ناقص، أو قال إيمانه غير ناقص، **وهذا هو مذهب المرجئة.**

فمذهب المرجئة إنهم لا يكفرون الشخص، ويثبتون له الإيمان، ولو انتهت جميع الأعمال، ولو لم يعمل عملاً قط.

فهؤلاء يشبهون على الناس، ويتبعون المتشابه، ويحتجون بالأحاديث، **وقد وجهها أهل السنة والجماعة** حتى لا تتصادم مع النصوص القطعية التي أجمعت عليها الأمة، ولا يضربون بها النصوص، ويشبهون بها، فتشبيه بها وتشويش بها، **هذه طريقة أهل البدع**، وهو أنهم دائماً يتبعون ما تشابه.

ولكن أهل السنة – ولله الحمد – البعيدون عن هذه الطريقة يفهمون النصوص بعضها مع بعض، فيقولون (**لم يعملوا خيراً قط**)[١] أي لم يكن عمله تامّاً، ولم يكن عمله كافياً في إخراجه من طائلة العقوبة، فهو يقع تحت الوعيد في نقصان عمله ولقلة عمله، ولا يأخذون بهذا المتشابه، ويتركون النصوص القطعية الكثيرة في الكتاب والسنة، وإجماع أهل السنة، وإنما يوجهونها مع النصوص الأخرى، **فيحملون المتشابه على المحكم**، فينبغي أن تنتبهوا إلى هذه المكيدة، مكيدة من يقول بهذا القول أو ينصره).[٢]اهـ

قلت: وهذه الأقوال لأهل العلم تدل على بطلان قول ربيع في مسائل الإيمان[٣]، وقد رددت عليه في كتابي (رسوخ الجبل)

---

١) وانظر: كتابي (القناعة في تبيين شذوذ زيادة "لم يعملوا خيراً قط" في حديث الشفاعة).

٢) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص١١٤)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

٣) **مما يتبين كذب ربيع أنه لم يخطئ في مسائل الإيمان**: قال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص٧١): (لم أخطئ في مسائل الإيمان، وإن الذين أشار إليهم من أهل التوحيد والسنة لم يبينوا لي خطأ !!!).اهـ

و(القاصمة الخافضة)، وقد بينت كذبه في ذلك بقوله: (ويقال: أن أول من أدخله – الجنس – على اللغة الأصمعي!)[١]، وقوله: (وإذا رجعت إلى كتب اللغة تجد اضطراباً في تفسيره!)[٢]، وقوله: (وهذا يشير إلى أنه من وضع أهل المنطق!)[٣]، وقوله: (ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام!)[٤]، وقوله: (تشبثهم – يعني أهل السنة – بلفظ: (**جنس العمل**) ومحاربة من لا يدخله في تعريف الإيمان، ومرادهم (**بجنس العمل**): العمل كله!، مخالفين بهذا التفسير أئمة اللغة واستعمال العلماء له!)[٥]، وقوله: (وأنت تتعلق بلفظ (جنس)، وهو لا ذكر له في القرآن، ولا في السنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان!)[٦].

فهذه ألفاظه التي يقول بها، ومع ذلك ينكر في مقالاته الباليه عن مسألة **جنس العمل**، ويضطرب ويتناقض فيها كعادته في بقية مخالفاته الشرعية، فمرة ينفي، ومرة يثبت، ومرة بين ذلك والله المستعان.

---

١) وانظر: (المجموع الفاضح) مقالات في **جنس العمل** لربيع (ص٤٠٢ و٤٤١ و٤٤٣).

٢) وانظر: (المجموع الفاضح) لربيع (ص٤٠٢ و٤٢٦ و٤٤٣).

٣) وانظر: (المجموع الفاضح) لربيع (ص٤٠٢ و٤٢٦ و٤٤٣).

٤) وانظر: (المجموع الفاضح) لربيع (ص٤٢٦ و٤٤٣).

٥) وانظر: (المجموع الفاضح) لربيع (ص١٨).

٦) وانظر: (المجموع الفاضح) لربيع (ص٤٢٦).

وليست هذه القضية هي الأولى في حياة هذا الرجل، فلها مثيلات يشهدُ عليه أهل العلم وطلبتهم السلفيون، ومنها في كتبه، ومنها في أشرطته، ومنها في مقالاته، ومنها ما نشر في شبكة سحاب، ولعلكم تعلمونها، أو تعلمون بعضها.

وليعلم المسلم الكريم أن هناك مآخذ كبيرة على **ربيع في الأصول** – خاصة أباطيله في الإرجاء – لا يعرفها إلا أهل السنة والجماعة، فوجهت له بسببها النصائح لعله يرجع عنها، فلم يُوَفَّق لذلك مع الأسف، وذهب هو وأعوانه يتكلفون الردود البعيدة كل البعد عن مذهب أهل السنة والجماعة، بالشغب والكذب عليهم، وهذا هو الضلال المبين؛ لأنه ليس بعد الحقّ إلاّ الضلال. كما قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ﴾ [يونس:٣٢].

وممّا ذهب يُشغب به – كما سبق – في أمر (**جنس العمل**) بردّه وإنكاره، ليخدع بعض المخدوعين، وحذر من استخدام لفظ (جنس)، ليرتب على ذلك عدم تكفير تارك (**جنس العمل**) كما صرح في كتابه (المجموع الواضح)، ويلصق هذا الحكم بمذهب أهل السنة والجماعة، وذهب يجول بذلك ويصول، ويفتري عليهم، ويسب سبّاً بينّاه للناس في كُتُبِنَا السلفية، ومعه السحابيُّون

المميَّعُون[١] في الذب عنه وعن باطله، وهؤلاء مثله لن يعترفوا بأي خطأ من أخطائهم، ولا يمكن أن يُسلموا لأهل السنة والجماعة بأي حق!، ولو أيدته الأدلة والبراهين، وأيده علماء الحرمين.

فهذا الرجل شغل أتباعه بتُرّهاته وأراجيفه وفتنه، ومن عجائبه: أنه يفعل هذه الأفاعيل الشنيعة، ثم لا يقبل نصيحةً من علماء الحرمين، فالنصح عنده جريمة، ولو أهان السلفية وأهلها.

ويعلم الله أن العلماء كانوا يتحفظون التحفظ الشديد في انتقاده، لإيقاف فتنته العمياء، وحماية لسمعته، لكنه لم يهتم بذلك، ولم يزداد على مَرِّ الأيام – كما هو ظاهر – إلاّ عناداً، ومُضيّاً في فتنته، هو وأوباشه، والكلام عن فتنته يطول، وسوف نبيّنها إن شاء الله في المستقبل، ليعلم أهل السنة بأن هذا الرجل افتعل فتنة بيده، وتورط بها عندما تبيّن بأنه مخالف أصول السنة، فرماها على غيره ليبرر نفسه الأمارة بالسوء والله المستعان.

قلت: وبالمرجئة وجد المبتدعة طريقاً على أهل السنة، وأهل الحديث، فأضافوا إليهم قلة الفهم، وهذا كذب وبهتان، وإفك

---

١) **قلت**: وهؤلاء المميعة الحزبية يظهرون لك الود، والصفاء بلسانهم، ويضمرون لك العداوة والبغضاء، فأصمهم الله تعالى، وأعمى قلوبهم: (**إِنَّ فِي هَذَا لَبَلاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ**) [الأنبياء: ١٠٦].

قلت: فمن عرف حقيقة المميعة المرجئة استراح، ولا طاح.

وإذا أراد الله تعالى لعبد خيراً وفق له رجلاً صالحاً سلفياً على الجادة.

وطغيان، ما أنزل الله به من سلطان، قد نزه الله تعالى حملة السنة، وآثار السلف الذين هم سرج العباد، ونور البلاد عن مثل هذه المقالة العوراء، والجهالة العمياء، بل يصح عند العلماء أنها من أباطيل المرجئة حين ضاق بهم المخرج، ولم يصح لهم المنهج، ورأوا ما أبدى الله تعالى على ألسنتهم من عوراتهم الشنيعة، وجهالاتهم الفظيعة ما خالفوا فيه الكتاب والسنة وإجماع الأمة، أرادوا أن يموهوا على العوام، ويوهموا بزخرف الكلام ما نزه الله تعالى عنه كل عالم يقتدى به في الإسلام، ويهتدى بقوله في الاعتقاد، أترى يظن مسلم أن ما تخرصوه يدنس اعتقاد السلف الصالح، وأصحاب الحديث، خاب والله ما رجوه، وبطل ما أملوه، بل ما ذكره علماء السُنّة في غواتهم أليق، وإليهم أسبق مثل **ربيع المدخلي المرجئ**[1]، وقالوا فيه: **وافق المرجئة، ووقع في الإرجاء**، وكان يظهر الزهادة، ويتكلم في مسائل الإيمان على وجه التلبيس، وهو في اعتقاده في مسائل الإيمان وغيرها شرّ من إبليس الخسيس، لأنه يُلبِّس فيها بتلبيس!!!. [2]

---

١) **قلت**: وهذا المرجئ المبتدع أضاف إلى أهل السنة وأهل الحديث المحالات في اعتقادهم، ووضع أشياء مختلفة من الضلالات قد أعاذنا الله تعالى منها.

٢) فهؤلاء اتبعوا أهواءهم في دين الله تعالى بمؤازرة إبليس لمحاربة أهل السنة والأثر بعلم منهم لكن هيهات هيهات.

فهؤلاء اتبعوا أهواءهم في دين الله بمؤازرة الأهواء بعلم منهم. حتى وقعوا في ما حذرنا بوجوده النبي ﷺ، حيث قال ابن مسعود رضي الله عنه:((**خط رسولُ الله ﷺ خطاً بيدِه ثم قال: هذا سَبِيل الله مستقيماً وخَطَّ عن يمينِه وشمالِه، ثم قال: هذه السُبُل ليس منها سَبِيل إلا وعليه شيطان يدعو إليه ثم قرأ ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾**)).[1]

وقد نجد هؤلاء يقومون بالتجول في البلدان على طريقة الحزبية، لإقامة الاجتماعات السرية مع الجهلة، **وتقرير المنهج الحدّاديّ** من الطعن، والهجر، والتبديع، وغير ذلك، فمتى تعودت القلوب على الانحراف، وألفته لم يبق فيها مكان للمنهج السَّلفي الخالص الذي لم يخالطه الانحراف فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومع ذلك لم يكتف ربيع المدخلي المميّع، بل قام يقع على أهل السنة، ويشاغبهم بالاستخفاف بهم – ويرميهم بدائه – عند الجهلة وغيرهم، ويتطاول بلسانه على أهل العلم، وشباب السنة، الذين

---

١) **حديث حسن.**

أخرجه أحمد في (المسند) (ج١ ص٤٣٥)، والطبري في (تفسيره) (ج٨ ص٨٨)، والحاكم في (المستدرك) (ج٢ ص٣١٨) بإسناد حسن.

نهجوا نهج السلف الصالح، وتهجمه عليهم من غير وازع، ولا ضمير.

ولذلك كثر كذبه، وتدليسه، وتلبيسه على الجهلة، وتلاعبه بعقولهم، فانظروا إلى أي هوة سقط هذا الرجل، ولقد اغتر به الذين يعانون من قلة الدين، والمنهج، والله المستعان.

واستمع إلى ربيع المرجئ، وهو يطعن في علماء السنة الذين يقولون (بجنس العمل)، ويكفرون بتركه، ويدخلونه في الإيمان، والله المستعان.

قال ربيع المرجئ في (شرحه البالي لعقيدة السلف) (ص٦٦) : (ومثل هؤلاء! في هذا العصر [يعني علماء الحرمين] أهل **جنس العمل** [١]! الذين أدخلوه في الإيمان [٢]، ليهلكوا أهل السنة ويضلّلوهم[٣]،نسأل هؤلاء الذين يرجفون على أهل السنة [يعني: أهل الإرجاء] ب**جنس العمل**، ونقول لهم: من سلفكم في هذا [٤]؟!! من سبقكم إلى هذه الفتنة [٥]، وأرجف بها ؟!! من أدخلها

---

١) يسمي علماء السنة أهل **جنس العمل**!!!، وهو وجماعته أحق بهذا الوصف فتنبه.

٢) أهل السنة أدخلوه – أي العمل– في الإيمان لأنه جزء منه.

٣) ما أهلكت بعض أهل السنة إلا أنت وضللتهم، فتحمل وزرهم يوم القيامة.

٤) سلفهم إجماع السلف الصالح، أن الأعمال جزء من الإيمان، وقد بيّنا ذلك في كتابنا (القاصمة الخافضة) ولله الحمد والمنّة، وأنت من سلفك في هذا الإرجاء!.

٥) بل هذه سنة، بل أنت من سبقك إلى هذه الفتنة، فتنة الإرجاء!.

وجعلها ركناً في تعريف الإيمان [١] – يا كذّابين [٢]–؟!! من سلفكم في هذا التضليل وفي هذه الفتنة [٣]؟!!). اهـ

وقد اضطرب **المدخلي المرجئ** اضطراباً شديداً في أمر تارك (**جنس العمل**)!، وفي ثبوته من أقوال أهل السنة والجماعة [٤]!،وفي ثبوته في اللغة العربية [٥]!، بل عنده من قال عن تارك (**جنس العمل**) ناقص الإيمان[٦]، لا يقال عنه أنه قد وافق المرجئة!!!.

---

١) وهذا يبين أن ربيعاً لا يدخل الأعمال في تعريف الإيمان، و لم يجعلها ركناً في الإيمان، ولا يُكَفِّر بترك (**جنس العمل**)، فالرجل مضطرب في هذه المسألة اضطراباً شديداً اللهم سلم سلم.

٢) الذين قالوا (ب**جنس العمل**) هم علماء الحرمين، فهم كذّابون عند ربيع والعياذ بالله.

٣) هكذا يصف علماء الحرمين بكل وقاحة.

٤) قلت: وقد ثبت ذلك من أقوالهم، في الرد على ربيع المرجئ.

٥) قلت: وقد ثبت ذلك في اللغة العربية كما سوف يأتي ذكر ذلك.

وانظر كتب اللغة في كلمة (جنس): (لسان العرب) لابن منظور (ج٦ ص٤٣)، و(معجم مقاييس اللغة) لابن فارس (ج١ ص٤٨٦)، و(مختار الصحاح) للرازي (ص ٤٨)، و(المصباح المنير) للفيومي (ص٦٢)، و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ص ٥٦٠)، و(الرّائد) لجبران (ص٢٨٣)، و(معجم تهذيب اللغة) للأزهري (ج١ ص٦٦٩).

٦) فهو هنا يقول: (بأن تارك **جنس العمل** ناقص الإيمان) كما يأتي ذكر ذلك أيضاً من قوله في (نصيحة أخوية) (ص ٤٥– مذكرة).

قلت: وفي موضع آخر يناقض قوله هذا والله المستعان

كل ذلك يبيّن أن الرجل يجازف في أحكام الدين [١]،ولم يتقن معتقد أهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان، وإلا لماذا هذا الاضطراب [٢]والتناقض، ومقالاته تدل على ذلك [٣].

وقد خاض وحده في معتقد أهل السنة، ولم يكن فيه عنده علم، بل لم يكلف نفسه إلى الآن أن يرجع إلى علماء الحرمين[٤]فيسألهم عن مسألة تارك (**جنس العمل**) وثبوت ذلك ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:٤٣]، فهذا الرجل في رأسه عناد مفرط أهلكه، وأهلك أتباعه [٥]المتعصبة لباطله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال ربيع المرجئ في (بيانه البالي) (ص٤٥): (ليس من الإرجاء: كان ينبغي أن تنصحهم بعدم الخوض في (**جنس العمل**)

---

١) قلت: فالرجل ظهر منه أنه يجازف في أحكام الدين عن غير علم وبرهان، بل بالظنون والتهور المفرط والله المستعان.

٢) قلت: وهذا الاضطراب والتناقض يدل على فساد معتقده ومنهجه في مسائل الإيمان، لأن معتقد أهل السنة والجماعة ليس فيه أي اضطراب وتناقض.

٣) وانظر مقالاته في ((نصيحة أخوية)) (ص٤٥ – مذكرة) لربيع، و((شرحه البالي)) (ص٦٦)، و((هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول أن الإيمان أصل والعمل كمال)) (مذكرة) لربيع، و ((شريط مسجل، شرح كتاب الإيمان من صحيح البخاري)) سنة (١٤٢٦هـ)، و ((بيان حال ربيع المدخلي – مذكرة))، و ((كشفه البالي)) الأخير، مذكرة في سنة (١٤٢٩هـ) في (شبكة سحاب المرجئية).

٤) وقد نصح من قبل علماء الحرمين، ولم يرجع، ولم يتب، بل زاد في عناده وغيّه إلى أن يهلك والعياذ بالله.

٥) كـ(الظفيري) العراقي المرجئ، وهذا الذي أفسد (شبكة سحاب) مع ربيع المرجئ، وأدخل فيها ما هب ودب من أهل البدع والأهواء، ومن المجهولين والمتعالمين، وسوف يأتي دوره عن قريب إن شاء الله، وأنه مدسوس بين أهل السنة اللهم سدد سدد.

[١] لأنه أمر لم يخض فيه السلف فيما أعلم، والأولى الالتزام ماقرره وآمن به السلف من أن الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح. – ثم قال: – فإذا كان هناك أحد يقول في تارك (**جنس العمل**) [٢]إنه ناقص الإيمان، أو مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان، فإنه لا يصح أن يقال عنه أنه قد وافق المرجئة...!!!). اهـ

وقال ربيع المختلط عن كلمة جنس العمل: (وإذا رجعت إلى كتب اللغة تجد اضطراباً في تفسيره [٣]!!!). اهـ

وقال ربيع المختلط: (ويقال إن أول من أدخله – يعني جنس– على اللغة الأصمعي) [٤]. اهـ

---

١) فهنا يأمر بعدم الخوض في كلمة (**جنس العمل**) يعني ينكر كلمة (**جنس العمل**) فتنبه.

٢) وهنا يخوض ويتلفظ بكلمة (**جنس العمل**)، فهو هنا يأمر، ويترك هناك والله المستعان. وانظر مقاله البالي (البيان) (ص٢) الحلقة الثانية، الأخير.

بل يدعي أن لفظ (جنس) من إدخال الفلاسفة على الإسلام!!!، هكذا يروي من رأسه دائماً بدون تثبت، بل ادعى أيضاً بأن الأصمعي هو الذي قال بذلك!، وأسند ذلك إلى ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (ج١ص٤٨٦).

ورجعنا إلى الأصل فلم يقل ابن فارس بذلك، وهو من كذب ربيع كعادته، فهو دائماً يريد أن يتعلق بخيوط العنكبوت ليستدل بها على أقواله الشاذة، وهذا الأمر عادة هذا المفلس عن الدليل، فيتعلق بأي شيء ليثبت باطله أمام السحابيين كعادة (عبدالرحمن عبدالخالق والمأربي والعودة وسفر) وغيرهم.

قلت: والجنس: كل ضرب من الشيء، ويقال عنه (أصل الشيء) و (نوع الشيء) فيقال مثلاً: (جنس الإبل) و (جنس الحبوب) و (**جنس العمل**) وهكذا، وهذا ثابت في اللغة.

قال إمام اللغة الأزهري في (تهذيب اللغة) (ج١ص٦٦٩) : (قال الليث: الجنس: كل ضرب من الشيء، ومن الناس ومن الطير، ومن حدود النحو والعروض والأشياء: جملة، والجمع: الأجناس). اهـ

٣) وهذا من الكذب، بل أهل اللغة فسروه بتفسيرات عدة، لأن هذه التفاسير صحيحة في معنى (جنس)، وذلك لأن الكلمات العربية تتردد تحت تفاسير كثيرة كما هو معروف عند أهل اللغة، وليس هذا من الاضطراب الذي يدعيه ربيع الكذاب!!!.

٤) وهذا من الكذب الفاضح الواضح لربيع، وللعلم فأن الأصمعي وغيره من أهل اللغة أثبتوا كلمة (جنس) في لغة العرب، ولم ينكروا في ذلك إلا كلمة (مجانس).

وانظر ((لسان العرب)) لابن منظور (ج٦ ص٤٣)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (ج١ص٤٨٦)، وغيرها من كتب أهل اللغة.

قلت: ولم يبين ربيع الكذاب صحة هذه العبارة، وكلام أهل العلم في ذلك، لأنه يخاف أن ينكشف عند السحابيين المتعالمين، فيفتضح أمامهم.

لذلك لا يكفي أداء الصلاة وحدها مع التوحيد، من دون بقية الأركان، وهي: الزكاة، والصوم، والحج، فلا بدّ أن يصلي مع التوحيد، وعنده الأركان كلّها.(١)

فأما أن يوحد الله تعالى في قلبه، ويصلي، لكنه لا يزكي، ولا يصوم، ولا يحج، فهذا يعتبر تاركاً لـــ(**جنس العمل**) بلا شك. (٢)

قلت: إذ هو أراد إيهام القُرّاء أن لفظ: (**جنس العمل**) يراد به (الصلاة) فقط، معتمداً في ذلك على نقل الشيخ الدكتور عبدالله الجربوع وفقه الله، وغيره، كما في (كشفه البالي) (ص٢١٧).

وهذا فيه خلط، وخبط، وفهم شارد، كما هو ظاهر، فهو دائماً يحاول أن يصحح مذهبه في الإرجاء بمحاولات الغريق الذي يريد أن يتشبث بخيوط القمر، محوطة بالتدليس، ملفوفة بالتلبيس.

---

(١) لذلك فانتبه لشبه المدخلي، فإنه يتشبث بخيوط العنكبوت لتقرير مذهبه في الإرجاء.

(٢) فلا بدّ أن يأتي ببقية الأركان مع الصلاة والتوحيد.

والمتأمل للكلام يتبيّن المراد منه أن حدّ (**جنس العمل**) في الجملة هو (الصلاة) لإجماع السلف على تكفير من تركها، إذ أن قبول الأعمال الصالحة متوقف على قبولها.

قلت: وليس عند الشيخ ابن باز رحمه الله بعبارته هذه أن (الصلاة) **جنس العمل** كله[١]، بل (**جنس العمل**) العمل كله، وإليك الدليل:

فقد صرح الشيخ ابن باز رحمه الله بأن (جنس العمل) يقصد به الصلاة والصوم والزكاة وغير ذلك من الأعمال في حوار أجرته معه (مجلة المشكاة):

(المشكاة: المقصود بالعمل **جنس العمل؟**

الشيخ: من صلاة، وصوم، وغيره[٢]، عمل القلب من خوف، ورجاء[٣]).اهـ

---

(١) نقلاً من مجهول عن الشيخ ابن باز رحمه الله إن صح عنه ذلك، وإلا لايوجد أي دليل عندنا من كتبه وأشرطته قال ذلك، وإن صح عنه على الفرض فعلى التأويل الذي سبق ذكره.

قلت: وعليك باعتقاد الشيخ ابن باز رحمه الله في تفصيله في مسائل الإيمان ليتبيّن لك صدق ما قلنا، أما أخذ الإجمال من قوله، وترك التفصيل من قوله، فهذا هو الضلال المبين.

(٢) أي وغير ذلك من الأعمال من زكاة، وحج...

قلت: وهذا يقطع الطريق أمام المدخلي في احتجاجه بالمشتبه من أقوال الشيخ ابن باز رحمه الله.

(٣) (مجلة المشكاة) المجلد الثاني (ص ٢٧٩ و٢٨٠).

قلت: وهنا لم يقتصر الشيخ ابن باز رحمه الله على ذكر الصلاة فقط، وأنها (**جنس العمل**)، بل ذكر غيرها من الأعمال كما هو ظاهر.

وهذا يدل أن (**جنس العمل**) عنده العمل كله، لا الصلاة لوحدها، مما يتبيّن أن القول الذي نقله المدخلي في (كشفه البالي) (ص٢١٧) عن الشيخ ابن باز رحمه الله ليس بصحيح فتنبه.

قلت: فليس المسألة في (**جنس العمل**) راجعة إلى قضية الصلاة فقط، بل جميع أهل السنة يرون بقية الأركان، وضرورة وجودها ليصح الإيمان[١].

سئل العلامة الشيخ ابن باز رحمه الله عن العمال: أهي شرط صحة للإيمان، أم شرط كمال؟

فأجاب الشيخ: (من الأعمال شرط صحة للإيمان، لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاة، فمن تركها فقد كفر، ومنها ما هو شرط كمال[٢]، يصح الإيمان بدونها، مع عصيان تاركها وإثمه.

---

(١) فأهل السنة متفقون على أن (**جنس العمل**) لا بدّ منه لصحة الإيمان.

(٢) علق العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله على هذا الموضع مُنبّهاً وقائلاً: (لكن (**جنس العمل**) هو من حقيقة الإيمان، وليس شرطاً فقط).اهـ

انظر: (هامش) كتاب: (أقوال ذوي العرفان) للسناني (ص١٤٦).

فقيل له: من لم يكفر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كمال؟، أم شرط صحة؟

فأجاب الشيخ: لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا انهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه، فقالت جماعة: أنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، كما حكاه عبدالله بن شقيق، وقال آخرون بغيرها، إلا أن **جنس العمل** لا بدّ منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً[(١)]، لهذا الإيمان عندهم: قول وعمل واعتقاد، لا يصح إلا بها مجتمعة) [(٢)].اهـ

قلت: فالشيخ ابن باز رحمه الله بيّن الفرق بين ترك آحاد الأعمال، وترك العمل جملة، وأن أهل السنة والجماعة متفقون على

---

(١) وهذا فيه ردّ على المدخلي الذي يدعي أن (**جنس العمل**) ليس العمل كله، بل الصلاة هي (**جنس العمل**) عنده، كما في (مجموعه الفاضح) (ص٤٤٦)، و(كشفه البالي) (ص٢١٧).

قلت: بل الصلاة عمل من الأعمال ليست (**جنس العمل**) كله، بل هي من (**جنس العمل**)، وهي حدّ (**جنس العمل**) في الجملة، وإنما خصوا الصلاة من بين سائر الأعمال لأدلة خاصة في هذا الباب، ولأن تركها يحبط الأعمال كلها، إذ أن قبول الأعمال الصالحة متوقف على فعلها.

وقد أجمع السلف على ذلك كما بيّن الشيخ ابن باز رحمه الله.

وانظر: (مسائل في الإيمان) للشيخ الفوزان (ص٣٤).

(٢) (جريدة الرياض) عدد (١٢٥٠٦) بتاريخ ١٤٢٣/٧/١٣هـ.

أن **جنس العمل**، العمل كله، فمن تركه فقد ترك الإيمان، لأن **جنس العمل** لا بد منه لصحة الإيمان[١].

وقد سُئل العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله ما نصه: من شهد أن لا إله إلاّ الله، واعتقد بقلبه، ولكن ترك جميع الأعمال، هل يكون مسلماً؟

فأجاب الشيخ: (لا، مايكون مسلماً حتى يوحد الله بعمله، يوحد الله بخوفه، ورجائه، ومحبته، والصلاة، ويؤمن أن الله أوجب كذا، وحرم كذا.

ولا يتصور، ما يتصوّر أن الإنسان المسلم يؤمن بالله **يترك جميع الأعمال**، هذا التقدير لا أساس له، لا يمكن يتصور أن يقع من أحد. نعم؛ **لأن الإيمان يحفزه إلى العمل. الإيمان الصادق)** [٢].اهـ

قلت: ومع وضوح كلام الشيخ رحمه الله، وكثرته في بيان المسألة، إلا أن المدخلي المخالف أعرض عنه، وتمسك بكلامه في حكاية خلاف أهل السنة في بعض الأعمال، وهذا خارج عن محل

---

(١) **قلت**: فما وجه إنكار المدخلي على الشيخ فالح حفظه الله على أنه قال عن (**جنس العمل**)، العمل كله، كما في (مجموعه الفاضح) (ص٤٣٥).

(٢) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (تعليقات على فتح المجيد) رقم (٢)، وجه (ب)، إصدار تسجيلات (البردين).

التراع، فكلامنا في (**جنس العمل**) كله، لا في بعض (**جنس العمل**).

وللعلم، أحياناً يتحدث الشيخ ابن باز رحمه الله، في موضع معين عن ترك آحاد العمل، أو بعض العمل، ويذكر فيه الخلاف، ويذكر ترك الصيام –مثلاً–، أو الزكاة، أو الحج، وغير ذلك من أعمال الجوارح، ويقول هي من كمال الإيمان، وتركها ضعف في الإيمان، وصاحبها لا يكفر.

قلت: فكلامه هنا يعتبر القول في ترك آحاد العمل، أو بعض العمل، كالصيام، أو الزكاة، أو الحج، أو غير ذلك، والخلاف فيها معتبر بين أهل السنة[١].

فلا يستشهد بقوله رحمه الله هذا على الخلاف الذي بيننا، وبين المرجئة الخامسة[٢]، لأنه رحمه الله لم يتحدث عن ترك (**جنس العمل**) بالكلية[٣]، كما سبق ذكره، فانتبه.

---

(١) ولا نريد هنا أن نبيّن هل يكفر من ترك الزكاة لوحدها مثلاً، أو الصوم، أو الحج، أو لا يكفر، فهذا له موضع آخر، والله ولي التوفيق.

وانظر: (السنة) للخلال (ج٣ ص٥٧٦)، و(الاعتقاد) للالكائي (ج٥ ص٧٨٨).

(٢) وهؤلاء يتمسكون بما هو خارج عن محل التراع فتنبه.

(٣) **قال العلامة الشيخ ابن سحمان رحمه الله في (كشف الشبهات) (ص١٢)**: (اعلم أن من ترك الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، فهو كافر بإجماع المسلمين).اهـ

أما بالنسبة لترك (**جنس العمل**) بالكلية فله حكم فيه، كما سبق ذكره، وأنه العمل كله.

وبهذا يتضح جلياً بأنه لا خلاف بين الشيخ ابن باز رحمه الله، وبين أهل العلم الذين قالوا أن (**جنس العمل**) العمل كله.

سُئل العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: هناك من يقول: إن تارك **جنس العمل** بالكلية لا يكفر، وإن هذا القول قولٌ ثانٍ للسلف، لا يستحق الإنكار، ولا التبديع، فما صحة هذا القول؟

فأجاب الشيخ: (هذا كذّاب! الذي يقول هذا الكلام كذّاب!!! كذب على السلف!!!.

السلف ما قالوا إن الذي يترك **جنس العمل**، ولا يعمل شيء أنه يكون مؤمن، من ترك العمل نهائياً من غير عذر، لا يصلي، ولا يصوم، ولا يعمل أي شيء، ويقول: أنا مؤمن، هذا كذّاب.

أما الذي يترك العمل لعذر–شيء– ما تمكن من العمل، نطق بالشهادتين بصدق، ومات، أو قتل في الحال، فهذا ما في شك أنه مؤمن؛ لأنه ما تمكن من العمل، ما تركه رغبة عنه.

أما الذي يتركه، ولا يصلي، ولا يصوم، ولا يزكي، ولا يتجنب المحرمات، ولا يتجنب الفواحش، هذا ليس بمؤمن، ولا أحد يقول إنه مؤمن إلاّ المرجئة) [١].اهـ

قلت: وهذا يدل أن الشيخ الفوزان يرى أن (**جنس العمل**) العمل كله، لأن العبرة بالذي قام عليه الدليل، وعليه أهل السنة، ويعتبر قول المدخلي شاذاً، لا يعتبر به، ولا يحتج به.

قلت: فالمراد بالعمل الذي ينتفي الإيمان بانتفائه (**جنس العمل** الصالح) لا أفراده، فإن المؤمن قد يترك أعمالاً كثيرة مفروضة، ويبقى مؤمناً، وإن كان لا يستحق الاسم المطلق.

فإنْ ترك العمل كله زال عنه مطلق الإيمان، لأنّه ترك (**جنس العمل**)، وترك (**جنس العمل**) مسقط لأصل الإيمان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجماعة إلاَ ولا بد أن يأتي بـ(**جنس العمل**) مع الشهادتين[٢].

قلت: فأدلة كفر تارك الصلاة تدل على كفر تارك العمل؛ لأن الصلاة عمل واحد من (**جنس العمل**) الذي هو ركن في

---

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان: (شرح العقيدة الحموية) بتاريخ ١٤٢٦/٢/٢٢هـ.

(٢) وانظر: (التحفة العراقية) لابن تيمية (ص٦٧)، وهي في (مجموع الفتاوى) له (ج١٠ ص٧)، و(معارج القبول) للحكمي(ج٢ ص٣٠).

تعريف الإيمان عند أهل السنة، فلا يتصور ترك الجنس إلاّ بترك كل الأفراد، ومنها (الصلاة)، وهذا وجه احتجاج الأئمة بهذا النوع من النصوص على دخول العمل في الإيمان.

قلت: ولا نصنع كما صنع المدخلي في هذا الباب في ضرب كلام الأئمة بعضه ببعض هروباً، وَحَيْدَة عن الحق الواضح إلى ما اشتبه من كلامهم(١)، وهذه سمة من سمات أهل البدع والأهواء، نعوذ بالله من سماتهم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٦١٦): (وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهر ممتنع سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءً من الإيمان كما تقدم بيانه).اهـــ

---

(١) **قلت**: ومن أعظم أسباب دخول الشبه على المرجئة الخامسة، أن هؤلاء لم يدرسوا (مسائل الإيمان) من كتب العقيدة السلفية، ويفهموها على مرادها، وإنما بحثوا مسألة ترك (الصلاة) بحثاً فقهياً خلافياً!، فترجح لهم أحد القولين، وعن طريقهِ نَظَروا في مسائل الإيمان، فسُحِبَ الخلاف من مسألة فقهية إلى مسألة عقدية، وزاد الاشتباه أنّ الصلاة أعظم الأعمال.

قلت: ولو تأمل هؤلاء ما قام به أهل الحديث على مرجئة الفقهاء من النكير، والتبديع، والهجر دون مهادنة، ولا محاباة، وفيهم من هو في العلم وجلالة القدر، والفضل في منزلة عالية، لَعُلِمَ أن (مسائل الإيمان) لا يمكن أن تكون هي مسألة الصلاة، فتنبه.

قلت: وهذا يدل على أن (**جنس العمل**) عند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، العمل كله بقوله: (أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب)،وكذلك سبق قوله في تكفير تارك (**جنس العمل**) بالكلية[1].

وقال ابن رجب رحمه الله في (جامع العلوم والحكم) (ص٤١): (الإسلام: هو استسلام العبد لله، وخضوعه، وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين كما سمى الله في كتابه الإسلام دينا في حديث جبريل، وسمى النبيﷺ الإسلام، والإيمان، والإحسان ديناً.

---

(١) **قلت:** فهؤلاء العلماء ذكروا أن (**جنس العمل**) العمل كله، فلماذا التشنيع على الشيخ فالح الحربي حفظه الله بقوله بذلك؟!.

قلت: وهذا يدل أن ربيعاً ينفر من نقصان الإيمان كـ(المرجئة) الخالصة (تشابهت قلوبهم).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٤٠٤): (ولهذا كانت المرجئة تنفر من لفظ النقص أعظم من نفورها من لفظ الزيادة!).**اهـ**

قلت: لأنه إذا نقص فقد يصل إلى ذهاب الإيمان بالكلية، ويكفر بذلك، والمرجئة لا يكفرون أحداً، لأنهم لا يرون ذهاب الإيمان كله بل يبقى فيه أدنى أدنى مثقال ذرة.

وهذا أيضاً مما يدل على أن أحد الأسمين إذا أُفرد دخل فيه الآخر، وإنما يفرق بينهما حيث قرن أحد الاسمين بالآخر، فيكون حينئذ المراد بالإيمان (جنس) تصديق القلب، وبالإسلام (**جنس العمل!**)).اهـــ أي العمل كله.

وسُئل العلامة المفتي عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله: سماحة الشيخ هل تارك (**جنس العمل**) ناقص الإيمان، وهل يكون بقوله هذا موافق للمرجئة أحسن الله إليكم؟

فأجاب الشيخ: (نعم... لأن (**جنس العمل**) تاركه قد كفر -نسأل الله العافية- لأن العمل جزء من الإيمان) [1].اهـــ

وهذا يدل أن (**جنس العمل**) العمل كله.

وسُئل العلامة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الغديان حفظه الله: هناك من يقول أن تارك (**جنس العمل**) بأنه مؤمن، وجزاكم الله خيراً؟

فأجاب الشيخ: (فما معنى تارك (**جنس العمل**)، إذا كان **تارك** (**جنس العمل**) **معناه تارك جميع الأعمال**، هذا مذهب

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه(أ).

المرجئة، وأنا ما أدري ما يحمل الإنسان على ترك هدي الرسولﷺ، والأخذ بهدي غيره، ويجادل ويناظر)[١].اهـ

قلت: وصرح الشيخ الغديان حفظه الله أن (**جنس العمل**) جميع الأعمال[٢]، والله المستعان.

وسُئل الدكتور فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله ما نصه: هل تارك العمل بالكلية مسلم؛ تارك الأركان وتارك غيرها من الواجبات، والمستحبات، والأعمال الظاهرة بالجوارح؟.

فأجاب الشيخ: (إن العمل عند أهل السنة والجماعة داخل في مسمى الإيمان؛ يعني أن الإيمان يقع على أشياء مجتمعة وهي الاعتقاد والقول والعمل، ولذلك من ترك (**جنس العمل**) فهو كافر؛ لأنه لا يصح إسلام ولا إيمان إلا بالإتيان بالعمل.

---

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه(ب).

(٢) **قلت**: فيكون المراد من الاشتراط بـ(**جنس العمل**) يعني أن يوجد منه عمل صالح ظاهراً بأركانه وجوارحه، يدل على أن تصديقه الباطن، وعمل القلب الباطن، على أنه استسلم به ظاهراً، وهذا متصل بمسألة الإيمان والإسلام.

وعلى هذا فإنه لا يصح إسلام إنسان إلا ببعض إيمان يصحّح إسلامه، كما أنه لا يصح إيمانه إلا ببعض إسلام يصحّح إيمانه، فلا يتصور مسلم ليس بمؤمن البتة، ولا مؤمن ليس بمسلم البتة.

قلت: وقول أهل السنة (إنّ كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً)، لا يعنون به أن المسلم لا يكون معه شيء من الإيمان أصلاً، بل لا بد أن يكون معه مطلق الإيمان الذي به يصح إسلامه، كما أن المؤمن لا بد أن يكون معه مطلق الإسلام الذي به يصح إيمانه، وهذا معنى (**جنس العمل**) فافهم لهذا تَرْشَد.

سؤال: هل يتصور وجود مطلق الانقياد في القلب ولا يظهر له أثر على الجوارح؟

والجواب: أن هذا فرع المسألة التي قبلها، فإن الانقياد في أصله عقيدة واجب وهو من عمل القلب، ولا يصح الإيمان حتى يكون الانقياد ظاهراً على الجوارح؛ يعني حتى يعمل)[1].اهـ

وقال الدكتور فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: (كذلك ينبغي أن يُعلم أن قولنا: (العمل داخل في مسمى الإيمان، وركن فيه لا يقوم الإيمان إلا به)؛ نعني به (**جنس العمل**)، وليس أفراد العمل، لأن المؤمن قد يترك أعمالاً كثيرة صالحة مفروضة عليه ويبقى مؤمناً.

لكنه لا يسمى مؤمناً، ولا يصح منه إيمان إذا ترك كل العمل، يعني إذا أتى بالشهادتين، وقال: أقول ذلك واعتقده بقلبي، وأترك كل الأعمال بعد ذلك أكون مؤمناً.

فالجواب: أن هذا ليس بمؤمن؛ لأنه تركٌ مسقطٌ لأصل الإيمان؛ يعني ترك (**جنس العمل**) مسقط لأصل الإيمان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجماعة يصحّ إيمانه إلا ولا بد أن يكون معه مع

---

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح الطحاوية) رقم (٦)، وجه (ب).

الشهادتين (**جنس العمل** الصالح)، يعني جنس الامتثال للأوامر والاجتناب للنواهي) [١].**اهـ**

وقال الدكتور فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: (وقول أهل السنة: (إن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً) لا يعنون به أن المسلم لا يكون معه شيء من الإيمان أصلاً، بل لا بد أن يكون معه مطلق الإيمان الذي به يصح إسلامه، كما أن المؤمن لا بد أن يكون معه مطلق الإسلام الذي يصح به إيمانه، ونعني بمطلق الإسلام (**جنس العمل**)، فبهذا يتفق ما ذكروه في تعريف الإيمان، وما أصَّلوه من أن كل مؤمن مسلم دون العكس) [٢].اهـ

إذاً إذا أُطلق (**جنس العمل**)، كما في اللغة العربية، فيتبادر منه (العمل كله)، كما بيّن أهل العلم[٣].

لأن (الجنس) يشمل ما يطلق عليه الاسم، فإذا قلت: (رجل) صدق ذلك على كل من يسمى (رجلاً).

---

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح لمعة الاعتقاد) رقم (٢، وجه (ب).

(٢) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح لمعة الاعتقاد) رقم (٢)، وجه (ب).

(٣) ويُنتبه لشبه ربيع في تعلقه بلفظ (جنس)، فيحاور به، ويراوغ عليه؛ ليصرف الجهال إلى مبتغاه.

وكذا (امرأة)، و(شجرة)، و(نخلة)، وهذا من مبادئ اللغة[١]!!!، والله ولي التوفيق.

قلت: والكلام على كلمة (**جنس العمل**) ستجده إن شاء الله تعالى في مواضع كثيرة من هذا الكتاب بحسب إنكار المدخلي له، وقد نقلت كلام أهل العلم في ذلك بطوله لأهميته، وقد نبهت إلى أن كلمة (**جنس العمل**) مأخوذة بالتتبع، والاستقراء لنصوص الكتاب والسنة، ونصوص أهل العلم، ونصوص أهل اللُّغة[٢].

وبهذا يعلم أن كلمة (**جنس العمل**) من الحقائق الشرعية المستمدة من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وأقوال علماء السنة، وليس أمراً منكراً أنشأه بعض العلماء كما يزعم المدخلي[٣].

وقد قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، والإمام ابن رجب رحمه الله، والعلامة الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله، والعلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله، والعلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، والعلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله، والعلامة الشيخ عبدالله الغديان حفظه الله، والعلامة الشيخ

---

(١) وانظر: (الإيمان عند السلف) للخضير (ج٢ ص٧٥).

(٢) **قلت**: وطريق العلم بكلمة (**جنس العمل**) التتبع والاستقراء.

(٣) وانظر: (شرح نظم الورقات) لشيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله (ص٢٤ و٢٧)

عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله، والعلامة الشيخ فالح بن نافع الحربي حفظه الله، والعلامة الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله، وغيرهم.

قلت: وعلى أقلّ الأحوال أن يجعل (**جنس العمل**) من الأمور الاصطلاحية، الهدف منه تقريب العلم في مسائل الإيمان، وفهمها، وتنظيم دراستها، كما اصطلح أهل العلم قديماً وحديثاً على أسماء اصطلاحية للعلوم؛ كعلم (أصول الفقه)، وعلم (مصطلح الحديث)، وعلم (النحو والصرف)، وعلم (البلاغة) ونحوه.

وكما اصطلحوا داخل العلم الواحد على تعريفات، وأسماء اصطلاحية لكثير من مباحثه، فاصطلحوا في (علم الأصول) على المصالح المرسلة، والاستحسان، والاستصحاب، وسد الذرائع.

واصطلحوا في الدلالة؛ على دلالة العبارة، ودلالة الإشارة، ودلالة النص، ودلالة الاقتضاء، ومفهوم المخالفة ونحوه.

واصطلحوا في مفهوم المخالفة؛ على مفهوم اللقب، ومفهوم الوصف، ومفهوم الشرط، وغير ذلك[(١)][(٢)].

---

(١) وانظر: (شرح نظم الورقات) لشيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله (ص٢٤ و١٧٣ و١٩٩ و٢٠٠).

(٢) **قلت**: وطريق العلم بذلك التتبع والاستقراء.

واصطلحوا في دلالة الألفاظ؛ على الخاص والعام، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، ونحوه، وعلى هذا فلا مُشَاحَّة في الاصطلاح.

وقد تتابع أهل العلم على استعمال كلمة (**جنس العمل**)، واستقراره عبر قرون طويلة بجعله جزءاً من التراث العلمي السلفي، فينبغي قبوله من أهل العلم، والله ولي التوفيق.

قال فضيلة الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله –عندما ذكر تقسيم التوحيد الاستقرائي[1]–: (كما في استقراء النحاة كلام العرب إلى اسم، وفعل، وحرف، والعرب لم تفه بهذا، ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتب، وهكذا من أنواع الاستقراء).اهـ

ومنه قول شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (شرح نظم الورقات) (ص٢٤): (وقيل تعريف أصول الفقه، فإننا لابد أن نعرف ما هي فائدة تعلُّمنا لأصول الفقه؟.

فائدته: أن تتمكن من استنباط الأحكام من أدلتها على وجه سليم، وهذه فائدة عظيمة.

---

(١) **قلت**: والمدخلي في إنكاره هذا شابه أهل البدع كعادته كـ(حسن السقاف الجهمي) في إنكاره تقسيم التوحيد في كتابه البالي (التنديد بمن عدّد التوحيد. إبطال محاولة التثليث في التوحيد)، وكـ(صلاح الصاوي القطبي) في كتابه (الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر). (تشابهت قلوبهم).

فإن قال قائل: هل لهذا الفن أصلٌ في عهد الصحابة، والتابعين، وتابيعهم؟.

الجواب: نعم، لكنه ليس على الوجه الذي حدث أخيراً، أي: أنه لم يصنّف، ولم يبوب، **وهكذا كثير من المسائل العلمية لم ترتب، ولم تبوب في عهد الصحابة،** فمثلاً لانجد في عهد الصحابة رضي الله عنهم شروط الصلاة، وشروط الغسل.

لكن العلماء بتيسير الله عز وجل، وتوفيقه تتبعوا هذه الأمور، وصنفوا هذه التصانيف من أجل أن يسهل العلم على الناس[1].

فأصول الفقه موجود أصلها في عهد الصحابة، وموجود اصلها في القرآن الكريم، وموجود أصلها أيضاً في السّنة، لكن تدوينها، وجمعها، وحصرها حتى تكون فناً مستقلاً، هذا حصل أخيراً).اهـــ

ومنه قول شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (الشرح الممتع) (ج١ ص٦٨): (قوله: ((باب)) الباب: هو ما يُدخَلُ منه إلى الشيء، والعلماء رحمهم الله تعالى يضعون: كتاباً، وباباً، وفصلاً.

---

(١) **قلت:** فيتمكن طالب العلم بهذا التدوين لأصول الفقه من استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها على وجه سليم، فهـــذا التقريب للعلم في الألفاظ، فهو مهم جداً، فافهم لهذا.

فالكتاب: عبارة عن جملة أبوب تدخل **تحت جنس واحد**[١]، والباب نوع من ذلك **الجنس** كما نقول: ((حَبٌ)) فيشمل[٢] الشعير، والذُّرة، والرُّزَّ، لكنّ الشعير شيء، والرُّزّ شيء آخر.

فمثلاً: كتاب الطهارة يشمل **كل جنس** يصدق عليه أنه طهارة، أو يتعلق بها.

لكن الأبواب أنواع من **ذلك الجنس**، كباب المياه، وباب الوُضُوء، وباب الغسل ونحو ذلك.

أما الفصول: فهي عبارة عن مسائل تتميّز عن غيرها ببعض الأشياء، إما بشروط أو تفصيلات.

وأحياناً يُفَصِّلون الباب لطول مسائله، لا لأن بعضها له حكمٌ خاصٌّ، ولكن لطول المسائل يكتبون فصولاً).اهـــ

ومنه قول العلامة الشيخ عبدالرحمن السِّعدي رحمه الله في (تفسيره) (ص٥٣٧): (ويدخل في تطهيره، تطهيره من الأصوات اللاغية المرتفعة التي تشوش على المتعبدين، بالصلاة، والطواف، وقدم الطواف على الاعتكاف والصلاة، لاختصاصه بهذا البيت، ثم الاعتكاف، لاختصاصه **بجنس المساجد**).اهـــ

---

(١) فيقال: جنس الطهارة، وجنس الصلاة، و**جنس العمل**، وهكذا.

(٢) كذلك (**جنس العمل**) يشمل كلّ العمل.

وبهذا يُعلم فساد ما قرره ربيع المدخلي في كتبه البالية وأشرطته الباطلة، في أنه جعل (**جنس العمل**) من الأمور المنكرة، وليس حقيقة شرعية مأخوذة بالتتبع والاستقراء لنصوص الكتاب والسنة، ونصوص اللغة العربية، ونصوص العلماء[1]، بل تمادى في الباطل عندما: **قال ربيع المرجئ في (كشفه البالي)(ص١٠٢)**: (فإطلاق (**جنس العمل**) فيه مفاسد لما فيه من الإجمال الموقع في اللبس، ولما يثيره من الاختلاف والفُرقة فيجب اجتنابه). اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص١٠٣): (ولم أجد مَنْ ذَكَرَ لفظ (**جنس العمل**) في تعريف الإيمان). اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ١٠٧): (وأنت تتعلق بلفظ (جنس) وهو لا ذكر له في القرآن، ولا في السُّنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان، ولم يُذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام، وإذا رجعت إلى كتب اللغة تجد اضطراباً في تفسيره!.

ويقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي، قال ابن فارس في مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب، وقال مثل هذا صاحب القاموس، وبعض أهل اللغة يقول عن (الجنس) إنه

---

(١) **قلت**: وهذا لا يكابر فيه إلاّ ضالٌّ منحرفٌ لوضوحه وجلائه، بل يعرف ذلك من لديه أدنى إلمام بنصوص أهل العلم.

الضرب من الشيء، وبعضهم يقول: إنه أعم من النوع، وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة، وبعضهم يقول: الجنس هو الأصل والنوع، فيجعل معنى (الجنس)، والنوع واحداً، وهو صاحب المعجم الوسيط، وقال بعد هذا التعريف: وفي اصطلاح المنطقيين ما يدل على كثيرين مختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع، يعني عند المنطقيين، وهذا يشير إلى أنه من وضع أهل المنطق) [1]. اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص١١٤) عن جنس العمل: (فمن ذكرهم من العلماء لم يدخلوه في قضايا الإيمان، ولم يجعلوه ركناً في تعريف الإيمان).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص١٦٥): (فإذا كان هناك أحد يقول في تارك **(جنس العمل)** إنه ناقص الإيمان[2]،

---

١) **قلت:**انظر أخي ماذا ارتكب هذا الرجل من شنائع في كلامه هذا من التدليس، والتلبيس، والمراوغة.

فكلامه هذا لايفيده شيئاً، إلاّ الخذلان، والله المستعان.

قلت: ومن تلبيس هذا الرجل إدخال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى في إنكاره واستعماله لفظ **(جنس العمل)**، ومعروف ومشهور عنه رحمه الله عدم إنكاره واستعماله لفظ **(جنس العمل)**، وقد تلفظ به رحمه الله كما سوف يأتي.

قلت: وشيخنا رحمه الله أنكر على من يستعمل الألفاظ هذه مطلقاً بدون ضوابط شرعية، وبدون فهم العلماء لها، فيسفك الدماء ويستحل الأموال، وتكفير المسلمين، أما إذا استعمل هذه الألفاظ بالضوابط الشرعية فلا بأس، وقد قال بها العلماء، إذاً فتشبث المدخلي بقول شيخنا رحمه الله عليه لا له، اللهم سدّد سدّد.

٢) وربيع ينكر أنه قال بذلك والله المستعان.

أو مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان، فإنه لا يصح أن يقال عنه: إنه قد وافق المرجئة!!!). اهـ

فربيع بقوله هذا يرى بأنه تارك (**جنس العمل**) ناقص الإيمان، وعلى هذا لا يكفر على مذهبه الباطل، وهذا قول المرجئة بلا شك كما بين (**الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبدالله الغديان، والشيخ فالح الحربي**) وغيرهم.

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٣٩٠) وهو ينكر لفظ (جنس العمل): (ولم أجد لفظ (**جنس العمل**) في تعريف الإيمان). اهـ

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٣٩٣): (لكن لا أزال أنصح الشباب عن الخَوْض فيه؛ لأنه لفظ مُجمل يَحتمل معني متعددة، ولفظ لم يرد في الكتاب والسنة!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٤١٦): (وفي نادر من الأحيان يسألني عنه – يعني بترك **جنس العمل** – بعض الناس فأنهاه عن الخَوْض فيه، فإذا أَلَحّ ولَجّ اعترضت ببعض أحاديث الشفاعة كحديث أنس رضي الله عنه (**يخرج من الناس من عنده أدنى أدنى من مثقال ذرة من إيمان**) فلا يُحير جواباً!).اهـ

قلت: يعني لو ترك الإنسان (**جنس العمل**) فهو عند ربيع يدخل في أحاديث الشفاعة، والله المستعان.

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٤١٧): (ترجح لي أنه يجب الابتعاد عنه – يعني **جنس العمل** – لأن الجنس قد يراد به الواحد، وقد يراد به الكل، وقد يراد به الغالب). اهـ

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٤٣٤) – عن جنس العمل –: (ولم يدخله السلف في **قضايا الإيمان**، وهو لفظ مجمل يحتمل عدّة معانٍ تؤدي إلى اللبس والمشاكل).[1] اهـ

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص٤٠٢): (وأنت تتعلق بلفظ (**جنس**)، وهو لا ذكر له في القرآن، ولا في السنة، **ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان**، ولم يذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام!). اهـ

قلت: نعم بالنسبة للاصطلاح الذي اصطلح عليه أهل العلم، وهو لفظ (**جنس العمل**) لم يكن معروفاً بهذا اللفظ عند الصحابة والتابعين، لأن المصطلحات لم تقرب في عهدهم للمسائل العلمية،

---

١) وربيع ينكر أنه قال ذلك، نعوذ بالله من الاستكبار والعناد.
وانظر ((شرح عقيدة السلف)) لربيع (ص٦٧).

ولم ترتب، لكن أصل لفظ (**جنس العمل**) موجود في عهد الصحابة والتابعين بلفظ (العمل)، أو (الأعمال) في العبادات، فزادهم أهل العلم لفظ (جنس)، فكان هكذا (**جنس العمل**)، وأصل ذلك موجود في عهد الصحابة والتابعين، لكنه ليس على الوجه الذي حدث أخيراً[١].

وهؤلاء السحابيون المتعالمون لم يكلفوا أنفسهم بالبحث لمقالات ربيع، حتى يعرفوا كذبه وتدليسه، وتلبيسه، وتلاعبه بعقولهم، بل يعرفوا خطورة ما تفوه به في معتقد أهل السنة والجماعة.

قلت: فالرجل أكثر التلبيس على أتباعه، مع علمه بخطئه وكتمانه، فهو لم يقتصر على الكتمان، بل سلك مسلك علماء أهل الكتاب في التلبيس، كما بين أمرهم الله في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[آل عمران:٧١]، ونهاهم عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:٤٢].

---

١) **قلت**: فمثلاً لا نجد في عهد الصحابة رضي الله عنهم شروط الصلاة، شروط الوضوء، شروط الغسل... وهكذا، لكن العلماء بتيسير الله تعالى، وتوفيقه تتبعوا هذه الأمور، وصنفوا المصنفات فيها من أجل أن يسهل العلم على الناس والفهم، ولله الحمد والمنة.

وانظر: (شرح نظم الورقات) لشيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله (ص٢٤).

لكن حال السحابيين على ما قاله الشاعر:

كبهيمة عمياء قاد زمامها أعمى

على عــوج الطــريق الجــائر

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في (النونية) (ص٤١٣):

لكِنْ إلى أرْضِ الجَهَالَةِ أخْلَدُوا

واسْتَسْهَلُوا التَّقْلِيدَ كالعُمْيَــانِ

لم يَبْذُلُوا المَقْدُورَ في إدْرَاكِهم

للحــقِّ تَهْوِينَاً بهذا الشَّـــــانِ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في (النونية) (ص٢٨٧):

واللهِ لَــوْ حَــدَّقتُــمُ لَــرَأيْتُمُ هذا

وأعْظَــمَ منه رأيَ عِيــــانِ

لكِنْ على تلك العُيُونِ غِشَــاوَةٌ

مَــا حِيلَةُ الكَحَّالِ فِي العُمْيَــانِ

فلا بد إذاً أن يحمل أهل الأثر على أناملهم أقلام النصرة، بكلمة حق يخّر لها الباطل صَعِقاً، ولتفضح المبطل، تحذيراً من فتنه، ودفعاً لمنهجه الباطل.

وهذا الدفاع كفاحاً عن أعراض أهل العلم الربانين، وطلبتهم السلفيين الذين نهجوا نهج السلف الصالح، ونصرة السنة النبوية، ومعتقد السلف الصالح.

قال أبو عبدالرحمن الأثري:

لأُجَاهِدَنَّ فِي اللهِ المُرْجِئَـــة ... ولأَهْتِكَنَّ أستارَهُم ببيانِ

ولأَنْصُرَنَّ سُنَّة رسولِـــكَ ... بكـــلِّ دَلِيـــلٍ وبرهـــانِ

أَنَا فِي قُلُوبِ المُرْجِئَةِ قَرْحَةٌ ... أَسْطُوا عليها فأُمَزِّقُها بطِعَانِ

ولقَد برزتُ إلى رؤوسِكُم ... حَتَّى أُثَلب حِزْبَكُـــم بلساني

ولأَقْعُدَنَّ لهم مَرَاصِدَكيدِهم ... ولأَحْصُرَنَّهم على قدر الإمكان

أَنَا فِي كُبُود حِزْبِكم نقمةٌ ... ولِهَتْكِ سِتْـــرَكُم ما أبقَـــانِي

لتعلموا ما بِضَاعَتكُمُ التي ... حَصَّلْتموها في سَالفِ الأزمان

إلا الوَبَالَ عليكُمُ والخَسَرات ... والخُسْرانِ عندَ الوَضْعِ فِي المِيزانِ

قِيلٌ وقَالٌ مالَهُ من حَاصِلٍ ... إلا العَنَاءُ والعِنادُ فِي الأذْهانِ

اللهُ أكبرُ ذا عُقُوبَةُ تاركِ ... الوحيين لآرَاءِ الرِّجَالِ والهَذَيَانِ

وجملة القول: أن هذا الرجل لا يعتد بنقله، ولا بعلمه، ومن يراجع مقالاته المُخَلّطة في (شبكة سحاب) المُخَلّطة يتحقق صدق ما قلناه.

من أجل هذا الكلام، ومن أجل ما ينشر هذا المميّع من الباطل، دعت الحاجة إلى تدوين هذا المبحث نصيحة لشباب المسلمين ونصرة للحق المبين.

ذكر الدليل من أقوال أهل اللُّغة العربية
في ثبوت كلمة جنس
في لسان العرب

لقد أصدر **ربيع الجنسي** بعض المقالات في إنكار كلمة (**جنس العمل**)، وأنها لم تثبت في القرآن والسنة، ولا عند علماء السنة، وعلماء اللغة، سوّدها بتلبيس وكذب، وتدليس وخيانة على الأمة الإسلامية، ومراده في ذلك إنكار (**جنس العمل**)، وعدم تكفيره بتركه[١]، ودفاعه عن خطئه، وعدم اعترافه بذلك إلى الآن!!! [٢].

ولقد حاول في تلك المقالات البالية جعل مذهب المرجئة هو مذهب أهل السنة والجماعة في مسالة ترك (**جنس العمل**) [٣]،وقد

---

١) ولذلك يقول بزيادة (**لم يعملوا خيراً قط**) ليرجف بعدم تكفير تارك الأعمال بالكلية!!!، فتنه لإرجافه – البالي– والسلام. انظر (بيانه) البالي (ص١٨) الأخير الحلقة الأولى.

٢) انظر مقالات ربيع البالية (البيان)(ص ٥ و ٦ و٧). الأخير الحلقة الثانية، و(هل يجوز أن يرمي...) بتاريخ (٢٠٠٦/١١/٢)، وشريط (شرح كتاب الإيمان) من صحيح البخاري في سنة (١٤٢٦هـ).

٣) قلت: استدعاني أن أكتب هذا التعقيب الذي لا أقصد من وراءه إلا بيان الحقيقة، وإزالة اللبس بعون الله تعالى وقوته.
قلت: وربيع كتب مقالات كثيرة تنضح بالإرجاء، ومع ذلك يدعي إلى الآن بأنه لم يقل بها، أو يحرف ويلبس على أتباعه فيها بأنه لم يقصد بذلك. وللعلم بأن هذا الرجل نُقِلَ كلامه هذا من كتبه، ومقالاته، وأشرطته، ومع هذا ينكر والعياذ بالله.

تورط في ذلك تورطاً عظيماً لا يخرج منه إلا بالتوبة الصادقة عن هذا الذنب العظيم الذي تلطخ به، وافتضح به والله المستعان.

ولذلك وقع في متناقضات عجيبة، وخلط غريب في أمر تـــرك (**جنس العمل**)، بل وأنكر هذا أن قال به أهل اللغة العربية!!! [1].

وإليك أقوال أئمة اللغة العربية:

قال الخليل بن أحمد في (العين) (ج١ ص٣٢٢): (جِنْس: الجِنسُ: كلُّ ضربٍ من الشيء والناس والطَّير، وحدود النَّحو والعُروضِ والأشياء ويُجْمَعُ على أجناسٍ).اهـــ

وقال محمد الرازي في (مختار الصحاح) (ص٤٨): (الجِنْس: الضَّرْب من الشيء وهو أعَمّ من النوع ومنه المُجَانسة والتَّجْنيس. وعن الأصْمَعيّ: أن قول العَامّة: هذا (مُجانِس) لهذا مولَّد).اهـــ

وقال أحمد الفيُّومي في (المصباح المنير) (ص٦٢): (الْجِنْسُ: الضَّرْبُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَالْجَمْعُ (أَجْنَاسٌ)، وَهُوَ أَعَمُّ مِنْ النَّوْعِ فَالْحَيَوَانُ جِنْسٌ وَالْإِنْسَانُ نَوْعٌ، وَحُكِيَ عَنْ الْخَلِيلِ: (هَذَا يُجَانِسُ هَذَا) أَيْ يُشَاكِلُهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي التَّهْذِيبِ أَيْضًا، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: (فُلَانٌ لَا يُجَانِسُ النَّاسَ) إذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ تَمْيِيزٌ، وَلَا عَقْلٌ، وَالْأَصْمَعِيُّ

---

١) قلت: وقد اتبعه في الإنكار جماعته السحابية أهل **جنس العمل** (الجماعة الجنسية)!!!، فهؤلاء هكذا يصنفون، لإنكـــارهم كلمة (**جنس العمل**)، كما صَنَّف السلف الذين أنكروا (القدر) قدرية، والنسبة إليهم قدرياً.

يُنْكِرُ هَذَيْنِ الِاسْتِعْمَالَيْنِ، وَيَقُولُ: هُوَ كَلَامُ الْمُوَلَّدِينَ، وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ).اهـــ

وقال ابن منظور في (لسان العرب) (ج٦ ص٤٣): (الجِنْسُ: الضَّرْبُ من كل شيء، وهو من الناس، ومن الطير، ومن حدود النَحْوِ، والعَرُوضِ، والأَشياء جملةٌ قال ابن سيده: وهذا على موضوع عبارات أَهل اللغة، وله تحديد، والجمع أَجناس وجُنُوسٌ، قال الأَنصاري: يصف النخل تَخَيَّرْتُها صالحات الجُنُوسِ لا أَسْتَمِيلُ، ولا أَسْتَقِيلُ، والجِنْسُ أَعم من النوع، ومنه المُجانَسَةُ والتَجْنِيسُ، ويقال هذا يُجانِسُ هذا أَي يشاكله، وفلان يُجانس البهائم، ولا يُجانس الناسَ إِذا لم يكن له تمييز ولا عقل والإِبل جِنْسٌ من البهائم العُجْمِ فإِذا واليت سنّاً من أَسنان الإِبل على حِدَة فقد صنفتها تصنيفاً كأَنك جعلت بنات المخاض منها صنفاً، وبنات اللبون صِنفاً، والحِقاق صِنْفاً، وكذلك الجَذَعُ، والثَّنِيُّ، والرُّبَعُ، والحيوان أَجناسٌ **فالناس جنس، والإِبل جنس، والبقر جنس، والشَّاء جنس**، وكان الأَصمعي يدفع قول العامة هذا مُجانِسٌ[1] لهذا إِذا كان من شكله، ويقول ليس بعربي صحيح، ويقول إِنه مولَّد، وقول المتكلمين الأَنواع مَجْنُوسَةٌ للأَجْناسِ كلام مولَّد، لأَن مثل هذا ليس

١) وهذا يبين بأن الأصمعي لا ينكر كلمة (جنس)، بل ينكر كلمة (مجانس)، مما يبيّن كذب ربيع المرجيء.

من كلام العرب، وقول المتكلمين تَجانَس الشيئان ليس بعربي أَيضاً إِنما هو توسع، وجئْ به من جِنْسِك أَي من حيث كان والأَعرف من حَسِّك التهذيب ابن الأَعرابي).اهـــ

وقال بن فارس في (معجم مقاييس اللغة) (ج١ ص٤٨٦): (جنس: الجيم والنون والسين أصل واحد، وهو الضرب من الشيء. قال الخليل: كل ضرب جنس، وهو من الناس، والطير، والاشياء جملة، والجمع أجناس. قال بن دريد: وكان الأصمعي يدفع قول العامة (هذا مجانس لهذا) [1] ويقول ليس بعربي صحيح، وأنا أقول إن هذا غلط على الأصمعي لأنه الذي وضع كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب في اللغة). اهـــ

وقال الزبيدي في (تاج العروس) (ج١ ص٣٨٨٥): (الجِنْسُ بالكَسْرِ : أَعَمُّ من النَّوْعِ ومنه المُجانَسَةُ والتَّجْنيسُ وهو كلُّ ضَرْبٍ من الشيءِ، ومن النّاس، ومن الطَّيرِ، ومن حُدودِ النَّحْوِ، والعَروضِ، ومن الأَشياء جُمْلَةً، قال ابن سِيدَه : وهذا على موضوعِ عِباراتِ أَهلِ اللُّغَة[2] وله تَحديدٌ فالإِبلُ : جِنْسٌ من البهائم العُجْمِ فإِذا والَيْتَ سِنّاً من أَسنانِ الإِبلِ على حِدَة فقد صَنَّفْتَها تَصنيفاً كأَنَّكَ

---

١) وهذا يدل على كذب ربيع على الأصمعي وعلى أهل اللغة.

٢) وهذا يدل على أنه من كلام أهل اللغة.

جعلتَ بناتِ المَخاضِ منها صِنْفاً، وبناتِ اللَّبون صِنفاً، والحِقاقِ صِنْفاً، وكذلك الجَذَعُ، والثَّنِيّ، والرُّبَع . والحَيوانُ أَجناسٌ فالنّاسُ جِنْسٌ والإبِلُ جِنْسٌ، والبَقَرُ جِنْسٌ، والشَّاءُ جِنْسٌ . ج أَجناسٌ وجُنُوسٌ الأَخيرةُ عن ابن دُرَيد قال الأَنصارِيُّ يَصِفُ نَخلاً : تَخَيَّرْتُها صالِحاتِ الجُنُوسِ لا أَسْتَمِيلُ ولا أَسْتَقِيلُ).اهـــ

وقال الأزهري في (تهذيب اللغة) (ج٣ ص ٤٦١): (قال الليث: الجِنْسُ: كل ضرب من الشيء، ومن الناس، والطير، ومن حدود النحو، والعروض والأشياء: جُملةٌ، والجميعُ: الأَجْناسُ. ويقال: هذا يُجانِسُ هذا، أي يشاكِلُهُ، وفلانٌ يُجانسُ البهائم، ولا يُجانس الناسَ إذا لم يكن له تمييز ولا عقل. والإبل: جِنْسٌ من البهائم العُجم، فإذا واليتَ سِنًّا من أَسْنَانِ الإبلِ على حِدَةٍ فقد صنَّفتَهَا تَصْنيفاً، كأَنَّكَ جعلت بناتِ المخاضِ منها صِنْفاً، وبناتِ اللَّبُونِ صِنْفاً، والحِقَاقَ صِنْفاً، وكذلك الجِذَاعُ، والثَّنِيُّ، والرُّبَعُ. والحيوانُ: أَجْنَاسٌ، فالناس: جِنْسٌ والإبلُ: جِنْسٌ، والبقرُ: جنس، والشَّاءُ: جنسٌ).اهـــ

وقال الفيروزآبادي في (القاموس المحيط) (ص٥٦١): (الجِنْسُ، بالكسر أعَمُّ من النَّوْعِ، وهو كلُّ ضَرْبٍ من الشيءِ، فالإِبِلُ جِنْسٌ من البهائِم، ج: أجْناسٌ وجُنوسٌ، وبالتحريك: جُمودُ

الماءِ وغيرِه. والجَنيسُ: العَريقُ في جِنْسه. وكسكِّيت: سَمَكَةٌ بينَ البَياض والصُّفْرَةِ. والمُجانِسُ: المُشاكِلُ. وجَنَسَتِ الرُّطَبَةُ: نَضِجَ كلُّها. والتَّجْنيسُ: تَفْعيلٌ من الجِنْسِ. وقولُ الجوهريِّ عن ابنِ دُرَيْدٍ أنَّ الأصْمَعيَّ كان يقولُ: الجِنْسُ: المُجانَسَةُ، من لُغاتِ العامَّة غَلَطٌ، لأنَّ الأصْمَعِيَّ واضِعُ كتابِ الأَجْناسِ، وهو أولُ مَنْ جاء بهذا اللَّقَبِ). اهـــ

قلت: فتضمن كلام أهل اللغة العربية أن كلمة (جنس) عربية، ولذلك لم يعترضوها بشيء، ولم ينكروها، بل ما أنكرها **إلا ربيع الجنسي وجماعته الجنسية** والله المستعان.

ذكر الدليل
علىٰ تفنيد دعاوى ربيع المدخلي
في تشنيعه على أهل السنة والجماعة
في مسألة ذكرهم جنس العمل، وتكفيرهم بتركه

لقد حمل ربيع المدخلي حملة شعواء على علماء أهل السنة والجماعة في ذكرهم **جنس العمل**، وتكفيرهم بتركه.

فقال ربيع المدخلي: (**جنس العمل**: وهو لفظ لا وجود له في الكتاب، والسنة، ولا خاصم به السلف ولا أدخلوه في قضايا الإيمان..).

وقال ربيع المدخلي – وهو يعيب أهل السنة في تكفيرهم بترك جنس العمل –: (الذي لا يبدع من لا يكفر تارك **جنس العمل** فهو عندهم مرجئ...).

وقال ربيع المدخلي – وهو يكذب على السلف –: (منهم من لا يكفر بترك الأعمال هذه جميعاً الأركان هذه).

ويقرر ربيع بأن من أثبت الإيمان لتارك **جنس العمل** فهو ليس بمرجئ[1]!!!.

---

(١) والرجل ظهر منه بأنه يجازف في الكلام، فيتكلم بما لم يتقنه حال الجواب!.

ولقد استفتح ربيع المدخلي دراسة (كتاب الإيمان) من صحيح البخاري في الدورة التي أقيمت في الرياض في سنة (١٤٢٦هـ) بالطعن الصريح في علماء السنة القائلين بـ**(جنس العمل)**، وقال عنهم (أهل نعرات وفتن) وسمى هذا المصطلح وهو **(جنس العمل)**: (نعرة) و لم يقل به أحد من السلف.

قلت: ولقد تكلم أهل السنة والجماعة في مسألة (جنس العمل) وكفروا بتركه منهم:

١) شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

٢) والحافظ ابن رجب رحمه الله.

٣) والشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله.

٤) والشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله.

٥) والشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله.

٦) والشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله.

٧) والشيخ عبدالله الغديان حفظه الله.

٨) والشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله.

٩) والشيخ فالح الحربي حفظه الله.

١٠) والشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله... وغيرهم[1].

---

(١) قلت: و لم ينكر أحد من العلماء كلمة **(جنس العمل)** على هؤلاء العلماء عندما ذكروا ذلك فما وجه تشنيع ربيع إذن اللهم غفراً.

وإليك الدليل:

قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: (لكن **جنس العمل** هو من حقيقة الإيمان، وليس شرطاً فقط).[١] اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج٧ ص٦١٦): (وقد تقدم أن **جنس الأعمال** من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءً من الإيمان كما تقدم بيانه).اهـ

وقال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله – وهو يذكر اختلاف السلف فيما يصح به الإيمان من العمل –: (إلا أن **جنس العمل** لابد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً).[٢][٣]اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم (ص٤١): (الإسلام: هو استسلام العبد لله وخضوعه وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين كما سمى الله في كتابه الإسلام ديناً في حديث جبريل، وسمى النبي ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان ديناً، وهذا أيضاً

---

(١) انظر ((أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان)) للسناني (ص١٤٦).

(٢) نقلاً من ((جريدة الرياض)) العدد (١٢٥٠٦) في تاريخ ١٤٢٣/٧/١٣هـ نقلاً من المصدر السابق (ص١٤٧).

(٣) قلت: فمن أدخل العمل في الإيمان ثم زعم أن تارك عمل الجوارح بالكلية باقٍ على إيمانه لأن العمل شرط كمال عنده، فهو متناقض يلزمه بهذا القول المحدث قول المرجئة.

مما يدل على أن أحد الاسمين إذا أفرد دخل فيه الآخر، وإنما يفـــرق بينهما حيث قرن أحد الاسمين بالآخر، فيكون حينئذ المراد بالإيمان جنس تصديق القلب[١]، وبالإسلام **جنس العمل**).اهـــ

وقال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في فتح ربِّ البرية (ص٥٦): (من جهة حسن العمل وجنسه فكلما كان العمل أحسن كانت زيادة الإيمان به أعظم، وحسن العمل يكون بحسب الإخلاص والمتابعة.

وأما **جنس العمل** فإن الواجب أفضل من المسنون، وبعض الأعمال أفضل من بعض فمتى أتى الإنسان بما هو أفضل كانت زيادة الإيمان به أعظم). اهـــ

وسئل الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله: سماحة الشيخ انتشر عندنا – يعني في أوروبا – بصورة عجيبة أن الذي يترك الأعمال كل الأعمال، و(**جنس العمل**) بغير عذر يكون مؤمن ناقص الإيمان، فما صحة هذا القول أثابكم الله؟.

---

(١) يعني الإيمان في القلب كما أوضحه ابن رجب رحمه الله بعد ذلك فتنبه.

قلت: ولكن الشاهد من هذا الكلام بأنه ذكر لفظ (**جنس العمل**).

وانظر ((فتح الباري)) لابن رجب (ج١ ص٦ و٣٠ و١١١ و١٥٦).

فأجاب فضيلته: (لا... هذا قول باطل!، الأعمال جزء من الإيمان، ومن ادعى الإيمان بدون عمل فليس بمؤمن، والله جلّ وعلا ما ذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح).[1] اهـ

وسئل أيضاً: سماحة الشيخ هل تارك (**جنس العمل**) ناقص الإيمان، وهل يكون بقوله هذا موافق للمرجئة أحسن الله إليكم؟.

فأجاب فضيلته: (نعم... لأن (**جنس العمل**) تاركه قد كفر – نسأل الله العافية –، لأن العمل جزء من الإيمان).[2] اهـ

وسئل الشيخ أيضاً: سماحة الشيخ هل تارك (**جنس العمل**) مؤمن ناقص الإيمان، وهو قائل ذلك يسمى مرجئاً، وجزاك الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (يا أخواني الأعمال جزء من الإيمان لا انفصام بين العمل والإيمان، الإيمان والأعمال شيء واحد، فالذي يترك الأعمال هو تارك للإيمان، ومن يزعم أنه مؤمن، وهو لا يؤدي عمله، لا يصلي، ولا يزكي، ولا يصوم، ولا يحج، ولا يؤدي واجباً، ولا يبتعد عن محرم، ولا يمتثل واجباً، أين هذا من الإيمان؟!.

---

١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص٨١)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص٨٢)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

فالإيمان والعمل شيء واحد لا انفصام للعمل عن الإيمان، بل الأعمال جزء من الإيمان، والله ما ذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح).[١] اهـ

وفي إجابة لسماحة الشيخ في مكالمة هاتفية على سؤال يقول صاحبه: هناك شريط يروج عندنا (السائل من الجزائر) بعنوان: (شرح كتاب الإيمان) من (صحيح البخاري) لأحد الدكاترة من عندكم من (مكة).

قال الشيخ حفظه الله: (من هو)، قال السائل: (**الدكتور ربيع بن هادي المدخلي**)، يقول: إن كلمة (**جنس العمل**) محدثة، ولا أصل لها في القرآن، وفي السنة، و لم يدخلها السلف في تعريف الإيمان، أحدثها التكفيريون، والقطبيون، فما صحة هذا، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب المفتي حفظه الله بقوله: (هذا كلام غير صحيح، بس، ما يصلح هذا).[٢][٣] اهـ

---

١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص٨٤)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص٨٩)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

٣) وهنا أنكر الشيخ المفتي حفظه الله على ربيع المدخلي لموافقته لمذهب المرجئة.

وسئل الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله:

وفقكم الله، هناك من يقول أن تارك (**جنس العمل**) بالكلية لا يكفر، وأن هذا القول قول ثاني للسلف، لا يستحق الإنكار، ولا التبديع[1]، فما صحة هذه المقولة، أثابكم الله؟.

فأجاب فضيلته: (هذا كذاب، الذي يقول هذا الكلام **هذا كذاب، كَذَبَ على السلف**، السلف ما قالوا: إن الذي يترك (**جنس العمل**) لا يكفر، ما قالوا: إن الذي يترك (**جنس العمل**)، ولا يعمل أي شيء يكون مؤمناً، من ترك العمل نهائياً من غير عذر، لا يصلي، ولا يصوم، ولا يعمل أي شيء، ويقول أنا مؤمن هذا كذاب.

أما الذي ترك العمل بعذر شرعي، وما يتمكن من العمل نطق بالشهادتين بصدق، ومات أو قتل في الحال فهذا ما في شك أنه مؤمن، لأنه ما تمكن من العمل ما تركه رغبة عنه. أما الذي يتمكن من العمل ويتركه، ولا يصلي، ولا يصوم، ولا يزكي، ولا يجتنب

---

١) ((شريط مسجل)) بصوت ربيع، في (شبكة الأثري)، و(بيان حال ربيع) (ص٨ – مذكرة)، وغير ذلك من مراجعه التي سبقت.

المحرمات، ولا يجتنب الفواحش، هذا ليس بمؤمن، ولا أحد يقول أنه مؤمن **إلا المرجئة**)[١]. اهـ

وسئل أيضاً: ظهر في هذا الوقت من يقول أن تارك (**جنس العمل**) مؤمن، ويكابر في هذا القول، ويدعو إليه، ويهدد من لا يقول بقوله، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (**لا نحتاج إلى هذا الرجل، ولا إلى قوله**، والسلف الصالح والعلماء كفونا، وبينوا لنا الإيمان وهو: قول واعتقاد وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، **فهذا الرجل لا ننظر إليه ولا إلى قوله**).[٢] اهـ

وسئل الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الغديان حفظه الله: هناك من يقول أن تارك (**جنس العمل**) بأنه مؤمن، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (فما معنى تارك (**جنس العمل**)، إذا كان تارك (**جنس العمل**) معناه تارك جميع الأعمال، **هذا مذهب**

---

١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص٩٣)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

٢) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص٩٧)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

المرجئة، وأنا ما أدري ما يحمل الإنسان على ترك هدي الرسول ﷺ، والأخذ بهدي غيره، ويجادل ويناظر).[١] اهـ

وسئل الشيخ أيضاً: قال أحدهم في مقالٍ له: (وفي نادر من الأحيان يسألني عنه بعض الناس يعني عن ترك (**جنس العمل**) هل هو كافر أم لا؟!، فأنهاه عن الخوض فيه، فإذا ألحّ اعترضتُ عليه ببعض أحاديث الشفاعة، كحديث **أنس** رضي الله عنه: (**يخرج من النار من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان**) فما صحة هذا القول، بارك الله فيكم؟.

فأجاب فضيلته: (يا أخي هذه مسألة تدخل في **مذهب المرجئة** الذين لا يجعلون العمل شرط صحة، تدخل في هذا الباب كله، وعن استدلاله، فهذا الأمر يرجع إلى الله، يعني لا يدخل فيها الإنسان أصلاً).[٢] اهـ

وسئل أيضاً: هناك قول لأحد الدكاترة من عندكم من مكة **يدعى ربيع المدخلي** يقول: أن كلمة (**جنس العمل**) محدثة، ولا

---

١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص١١٠)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

٢) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص١١١)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

أصل لها في القرآن، وفي السنة، و لم يدخلها السلف في تعريف الإيمان، أحدثها التكفيريون والقطبيون، فما صحة هذا؟.

فأجاب فضيلته: (هذا ليس بصحيح، هذا الكلام ليس بصحيح؛ **لأن هذا مذهب المرجئة**).[1] اهـ

وسئل الشيخ أيضاً – في مكالمة من الجزائر –: يا شيخ قال أحدهم في مقال له: (في نادر من الأحيان يسألني عنه – يعني تارك (**جنس العمل**) – بعض العمل: هل هو كافر أم لا؟، فأنهاه عن الخوض فيه) (**القائل هو ربيع** في مقاله: (كلمة حق حول **جنس العمل**)،

فقاطعه الشيخ الغديان قائلاً: (هذه المسألة تدخل في مذهب المرجئة الذين لا يجعلون العمل شرط صحة).[2] اهـ

وسئل الشيخ فالح بن نافع الحربي حفظه الله: هناك من يقول أن تارك (**جنس العمل**)، أو كل الأعمال يكون مؤمناً ناقص الإيمان، ما صحة هذا القول أحسن الله إليكم؟.

---

١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص١١٢)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

٢) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص١١٢)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

فأجاب فضيلته: (ليس صحيحاً، هذا باطل، **وهـذا يوافق المرجئة وهذا مرجئ الذي يقول هذا القول، لماذا، لأن تارك جميع العمل كافراً عند أهل السنة والجماعة، وهو غير مؤمن،** والإيمان عندهم هو: اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح.

والعمل بالجوارح جزء من الإيمان، وكله ركن فيه، فإذا لم يأتِ بالعمل على الإطلاق يكون قد هدم هذا الركن، وهو كافر خارج من الملة، ومن قال عنه ناقص الإيمان، أثبت له الإيمان – بغض النظر عن كونه قال إيمانه ناقص، أو تام – فهو قد خالف إجماع الأمة ونقضه، وهو أنه يرونه كافراً غيرَ مؤمن، وهو أثبت له الإيمان سواء قال إيمانه ناقص، أو قال إيمانه غير ناقص، **وهذا هو مذهب المرجئة.**

فمذهب المرجئة إنهم لا يكفرون الشخص، ويثبتون له الإيمان، ولو انتهت جميع الأعمال، ولو لم يعمل عملاً قط.

فهؤلاء يشبهون على الناس، ويتبعون المتشابه، ويحتجون بالأحاديث، **وقد وجهها أهل السنة والجماعة** حتى لا تتصادم مع النصوص القطعية التي أجمعت عليها الأمة، ولا يضربون بها النصوص، ويشبهون بها، فتشبيه بها وتشويش بها، **هذه طريقة أهل البدع،** وهو أنهم دائماً يتبعون ما تشابه.

ولكن أهل السنة – ولله الحمد – البعيدون عن هذه الطريقة يفهمون النصوص بعضها مع بعض، فيقولون (**لم يعملوا خيراً قط**)[١] أي لم يكن عمله تامّاً، ولم يكن عمله كافياً في إخراجه من طائلة العقوبة، فهو يقع تحت الوعيد في نقصان عمله ولقلة عمله، ولا يأخذون بهذا المتشابه، ويتركون النصوص القطعية الكثيرة في الكتاب والسنة، وإجماع أهل السنة، وإنما يوجهونها مع النصوص الأخرى، **فيحملون المتشابه على المحكم**، فينبغي أن تنتبهوا إلى هذه المكيدة، مكيدة من يقول بهذا القول أو ينصره).[٢]اهـ

قلت: فهؤلاء العلماء ذكروا (**جنس العمل**) فلماذا التشنيع على من يذكر (**جنس العمل**) في مقالاته.[٣]

وقال الدكتور فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: (كذلك ينبغي أن يُعلم أن قولنا: (العمل داخل في مسمى الإيمان، وركن فيه لا يقوم الإيمان إلا به)؛ نعني به (**جنس العمل**)، وليس أفراد العمل، لأن المؤمن قد يترك أعمالاً كثيرة صالحة مفروضة عليه ويبقى مؤمناً.

---

١) وانظر: كتابي (القناعة في تبيين شذوذ زيادة "لم يعملوا خيراً قط" في حديث الشفاعة).

٢) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص١١٤)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٣) قلت: فالأمر فيه سعة، فمن ذكره فلا يشنع عليه، ومن لم يذكره فله ذلك، والله ولي التوفيق.

لكنه لا يسمى مؤمناً، ولا يصح منه إيمان إذا ترك كل العمل، يعني إذا أتى بالشهادتين، وقال: أقول ذلك واعتقده بقلبي، وأترك كل الأعمال بعد ذلك أكون مؤمناً.

فالجواب: أن هذا ليس بمؤمن؛ لأنه تركٌ مسقطٌ لأصل الإيمان؛ يعني ترك (**جنس العمل**) مسقط لأصل الإيمان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجماعة يصحّ إيمانه إلا ولا بد أن يكون معه مع الشهادتين (**جنس العمل** الصالح)، يعني جنس الامتثال للأوامر والاجتناب للنواهي) [١].**اهـ**

وقال الدكتور فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: (وقول أهل السنة: (إن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً) لا يعنون به أن المسلم لا يكون معه شيء من الإيمان أصلاً، بل لا بد أن يكون معه مطلق الإيمان الذي به يصح إسلامه، كما أن المؤمن لا بد أن يكون معه مطلق الإسلام الذي يصح به إيمانه، ونعني بمطلق الإسلام (**جنس العمل**)، فبهذا يتفق ما ذكروه في تعريف الإيمان، وما أصَّلوه من أن كل مؤمن مسلم دون العكس) [٢].اهـ

---

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح لمعة الاعتقاد) رقم (٢)، وجه (ب).

(٢) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح لمعة الاعتقاد) رقم (٢)، وجه (ب).

قلت: وقد أجمع علماء السلف أهل السنة والجماعة على كفر تارك **جنس العمل**.[١]

قلت: لأنه يمتنع أن يكون العبد مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه و لم يؤد عملاً صالحاً...!!!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج٧ ص٦٢١): (وقد تبين أن الدين لابد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه، و لم يؤد واجباً ظاهراً، ولا صلاة، ولا زكاة، ولا صياماً، ولا غير ذلك من الواجبات [أو] لا لأجل أن الله أوجبها، مثل أن يؤدي الأمانة أو يصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه، من غير إيمان بالله ورسوله، لم يخرج بذلك من الكفر، فإن المشركين، وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد ﷺ). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج٧ ص٦١١): (ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا

---

(١) بخلاف قول ربيع الذي يقول بأن السلف اختلفوا في تكفير تارك **جنس العمل**!!!.

يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب، وزندقة لا مع إيمان صحيح، ولهذا إنما يصف سبحانه بالامتناع عن السجود الكفارَ). اهـ

وقال العلامة القصاب في نكت القرآن (ج١ ص٤٦١):

سورة الأنفال رد على المرجئة: (قوله عز وجل: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ**﴾ [1] **رد على المرجئة من وجوه:**

أحدها: أنه ذكر عامة الأعمال الصالحة الظاهرة والباطنة وجعلها من الإيمان، وذلك أنه ذكر قبل ﴿**إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ**﴾ التقوى وإصلاح ذات البين[2]، ثم نسق في هذه الآية عملاً بعد عمل وذكر فيها التوكل وهو: باطن.

والثاني: أنه ذكر زيادة الإيمان بتلاوة الآيات عليهم وهم ينكرونه.

---

(١) سورة الأنفال آية (٢ و٣ و٤).

(٢) وذلك بقوله في أول آية من هذه السورة: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡ﴾.

والثالث: أنه لم يثبت لهم حقيقة الإيمان إلاّ باجتماع خصال الخير من الأعمال الظاهرة والباطنة وهم يثبتون حقيقة[١] بالقول وحده.

والرابع: أنه – جل وتعالى – قال بعد ذلك كله ﴿**لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ**﴾ وقد أثبت لهم الإيمان بشرائطه وحقيقته، وهم لا يجعلون للمؤمن في إيمانه إلاّ درجة واحدة، ولا يجعلون للإيمان أجزاء.

فكيف يستقيم أن يسمى المرء بالإقرار وحده مستكمل الإيمان وقد سمى الله – جل جلاله – كل من حوته الآية إيماناً؟).اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم (ج١ ص٥٨): (والمشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان: قول وعمل ونية، وأن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان، وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم، وأنكر السلف على من أخرج الإعمال من الإيمان إنكاراً شديداً، وممن أنكر ذلك على قائله، وجعله قولاً محدثاً: سعيد بن جبير، وميمون ابن مهران، وقتادة، وأيوب السختياني، وإبراهيم النخعي، والزهري، ويحى بن أبي كثير، وغيرهم.

---

(١) يعني يثبتون حقيقة الإيمان بالقول وحده.

وقال الثوري: هو رأي محدثٌ، أدركنا الناس على غيره، قال الأوزاعي: كان من مضى من السلف لا يفرقون بين العمل والإيمان).[١] اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم (ج١ ص٩٣) تحت حديث ابن عمر رضي الله عنهما (بني الإسلام على خمس): (فإن النبيّ ﷺ جعل هذه الخمس دعائم الإسلام ومبانيه، وفسّر بها الإسلام في حديث جبريل، وفي حديث طلحة بن عبيدالله الذي فيه: أن أعرابياً سأل النبي ﷺ ففسّره له بهذه الخمس، ومع هذا فالمخالفون في الإيمان يقولون: لو زال من الإسلام خصلة واحدة، أو أربع خصال سوى الشهادتين، لم يخرج بذلك من الإسلام).[٢] اهـ

وسئل فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله تعالى: هناك من يقول الإيمان قول واعتقاد وعمل، لكن العمل شرط كمال فيه، ويقول أيضاً لا كفر إلا باعتقاد. فهل هذا القول من أقوال أهل السنة والجماعة أم لا؟

---

(١) فمن بدع المرجئة أن الأعمال عندهم لا تدخل في مسمى الإيمان، لأنهم يعتقدون أن الأعمال شرط كمال في الإيمان فهي شيء زائد عندهم عن الإيمان والله المستعان.

وانظر ((التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية)) للشيخ الفوزان (ص١٤٥).

(٢) كذلك هؤلاء مخالفون في الإيمان لأهل السنة والجماعة لأنهم قالوا: لو زالت جميع الأعمال سوى الشهادتين لم يخرج بذلك من الإسلام.

قلت: وهذه المقولة الحادثة انتشرت بين أتباع ربيع المدخلي في شبكة سحاب وغير ذلك والله المستعان.

فأجاب فضيلته: (الذي يقول هذا ما فهم الإيمان، ولا فهم العقيدة، وهذا هو ما قلناه في المقدمة من أن الواجب عليه أن يدرس العقيدة على أهل العلم ويتلقاه من مصادرها الصحيحة، وسيعرف الجواب عن هذا السؤال.

وقوله: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد ثم يقول: إن العمل شرط في كمال الإيمان وفي صحته، هذا تناقض كيف يقول العمل من الإيمان ثم يقول العمل شرط؟!).[1] اهـ

وسئل فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله: من شهد أن لا إله إلا الله، واعتقد بقلبه، ولكن ترك جميع العمل، هل يكون مسلماً؟

فأجاب فضيلته: (لا، ما يكون مسلماً حتى يوحد الله بعمله، يوحد الله بخوفه ورجائه، ومحبته، والصلاة، ويؤمن أن الله أوجب كذا وحرم كذا. ولا يتصور... ما يتصور أن الإنسان المسلم يؤمن بالله يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له. لا يمكن يتصور أن يقع من أحد... نعم لأن الإيمان يحفزه إلى العمل الإيمان الصادق... نعم).[2] اهـ

---

(١) ((مسائل في الإيمان)) (ص١٦).

(٢) نقلاً من (التعليق على فتح المجيد شرح كتاب التوحيد) الشريط الثاني أول الوجه الثاني.

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: عن العمل: (لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان، الإيمان قول وعمل وعقيدة أي: تصديق، والإيمان يتكون من القول والعمل والتصديق عند أهل السنة والجماعة).[١] اهـ

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله:- عندما سئل: هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال؟ - : (لا، لا ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان هذا قول المرجئة..).[٢]اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الاستقامة (ج٢ ص٣٠٩) وذكر مقولة السلف: (لا يُقبل قولا إلا بعمل): (وهذا فيه ردٌّ على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافياً، فأخبر أنه لابد من قول وعمل إذ الإيمان قول وعمل، لابد من هذين كما بسطناه في غير هذا الموضع). اهـ

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في مسائل في الإيمان (ص١٧): (لا عمل بدون إيمان، ولا إيمان بدون عمل فهما حقيقة الإيمان، والأعمال من الإيمان، والأقوال من الإيمان، والاعتقاد

---

(١) انظر ((أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان)) للسناني (ص١٤٤).

(٢) أنظر ((المصدر السابق)) (ص١٤٥).

من الإيمان، ومجموعها كله هو الإيمان بالله عز وجل، مع الإيمان بكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره). اهـ

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في مسائل في الإيمان (ص٣٤): (العمل من الإيمان، فمن تركه يكون تاركاً للإيمان، سواء ترك العمل كله نهائياً فلم يعمل شيئاً أبداً، أو أنه ترك بعض العمل لأنه لا يراه من الإيمان ولا يراه داخلاً في الإيمان فهذا يدخل في المرجئة[١]، والعمل قد يزول الإيمان بزواله كترك الصلاة).[٢] اهـ

قلت: ويدل على فساد قول المرجئة العصرية اضطرابهم في الكلام في مسائل الإيمان كما هو الظاهر من مقالاتهم.

وقال الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله: (المسلمون في عهد المصطفى ﷺ، وعهد خلفائه الراشدين كانوا يعتقدون أن الإيمان: اعتقاد القلب، ونطق اللسان، وعمل الجوارح، وأن الأعمال جزء من الإيمان، فلم يقولوا: هي شرط كمال، بل

---

(١) وربيع دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة، فلم يستطع التخلص منها إلى الآن اللهم غفراً.

(٢) ومن خطأ بعض المرجئة في هذه المسألة من المعاصرين المنتسبين للسلف أنهم يصفون المخالفين من أهل السنة والجماعة بالخوارج، وهذا فيه تجن على السلف من جهتين.

الأولى: أنهم نسبوا إلى السلف ما ليس من مذهبهم.

الثانية: أنه يلزم على ذلك الطعن في السلف الصالح. لان ما زال السلف يدخلون العمل في مسمى الإيمان والمرجئة لا يدخلون العمل في مسمى الإيمان.

كانوا يعتقدون أن الأعمال جزء من مسمى الإيمان، فلفظ الإيمان يدخل فيه الأقوال والأعمال والاعتقادات، كلها يشملها مسمى الإيمان، وتقتضيها حقيقة الإيمان).[١][٢] اهـ

قلت: وهذا كله يؤكد وجوب ترك قول المرجئة الخامسة العصرية هذا، وهجره لأنه من المعلوم عند أهل السنة والجماعة: أن كل قول لم يقله السلف، وأحدث خلافاً وافتراقاً في الأمة، فإنه ليس هو من الدين، ويتحتم تركه حتى تجتمع الكلمة وتأتلف القلوب.

قال ابن القيم رحمه الله في الفوائد (ص٢٨٣): (الإيمان له ظاهر وباطن، وظاهره قول اللسان وعمل الجوارح، وباطنه تصديق القلب وانقياده ومحبته، فلا ينفع ظاهر لا باطن له). اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في الفوائد (ص٢٠٤): (فكل إسلام ظاهر لا ينفذ صاحبُه منه إلى حقيقة الإيمان الباطنة، فليس بنافع حتى يكون معه شيء من الإيمان الباطن، وكل حقيقة باطنة لا يقوم صاحبُها بشرائع الإسلام الظاهرة لا تنفع ولو كانت ما كانت). اهـ

---

(١) انظر ((حقيقة الإيمان)) (ص٦٣).

(٢) إذاً فالمتقرر عند أهل السنة والجماعة هو تلازم الجوارح الظاهرة وأعمال القلوب الباطنة، لا يمكن تصور وجود أحدهما دون الآخر.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج٧ ص١٢٨): (القرآن والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا في القرآن أكثر بكثير من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان بيّن معناه الكتاب والسنة وإجماع السلف).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج٧ ص٦٢١): (وقد تبين أن الدين فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه ولم يؤد واجباً ظاهراً، ولا صلاة ولا زكاة ولا صياماً ولا غير ذلك من الواجبات). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج٧ ص٦١١): (ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب، وزندقة لا مع إيمان صحيح، ولهذا إنما يصف سبحانه بالامتناع عن السجود الكفار). اهـ

قلت: ويؤيد ما سبق من الكلام تتابع النصوص الشرعية من الكتاب والسنة الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان كما سبق.

قال الحافظ الآجري رحمه الله في الأربعين (ص١٣٥): (اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق: وهو التصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح... ولا تجزئ معرفة بالقلب، والنطق باللسان حتى يكون معه عمل الجوارح.

فإذا كملت الخصال الثلاث كان مؤمناً... فالأعمال بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان.

فمن لم يصدق الإيمان بعمله، وبجوارحه مثل الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد أشباه لهذه، ورضي لنفسه المعرفة والقول دون العمل لم يكن مؤمناً، ولم تنفعه المعرفة والقول).اهـ

وقال الحافظ ابن بطة رحمه الله في الإبانة الكبرى (ج٢ ص٧٩٥): (فقد تلوت عليكم من كتاب الله عز وجل ما يدل العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل، وأن من صدق بالقول،

وترك العمل كان مكذباً وخارجاً من الإيمان، وأن الله لا يقبل قولاً إلا بعمل، ولا عملاً إلا بقول). اهـ

وقال الحافظ أبو عبيد رحمه الله في الإيمان (ص٦٥): (فلم يجعل الله للإيمان حقيقة إلا بالعمل على هذه الشروط، والذي يزعم أنه بالقول خاصة يجعله مؤمناً حقاً، وإن لم يكن هناك عمل فهو معاند لكتاب الله والسنة). اهـ

وسئل الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: شهادة أن لا إله إلا الله هي مفتاح دين الإسلام، وأصله الأصيل؛ فهل من نطق بها فقط؛ دخل في دائرة المسلمين؛ دون عمل يذكر؟ وهل الأديان السماوية – غير دين الإسلام الذي جاء به محمد ﷺ – جاءت بنفس هذا الأصل الأصيل؟

فأجاب فضيلته: (من نطق بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ حكم بإسلامه بادي ذي بدء، وحقن دمه:

فإن عمل بمقتضاها ظاهراً وباطناً؛ فهذا مسلم حقاً، له البشرى في الحياة الدنيا والآخرة.

وإن عمل بمقتضاها ظاهراً فقط؛ حكم بإسلامه في الظاهر، وعومل معاملة المسلمين، وفي الباطن هو منافق، يتولى الله حسابه.

وأما إذا لم يعمل بمقتضى لا إله إلا الله، واكتفى بمجرد النطق بها، أو عمل بخلافها؛ فإنه يحكم بردته، ويعامل معاملة المرتدين.

وإن عمل بمقتضاها في شيء دون شيء؛ فإنه يُنْظَرْ: فإن كان هذا الذي تركه يقتضي تركه الردة؛ فإنه يحكم بردته، كمن ترك الصلاة متعمداً، أو صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله. وإن كان هذا الذي تركه لا يقتضي الردة؛ فإنه يُعتبر مؤمناً ناقص الإيمان بحسب ما تركه؛ كأصحاب الذنوب التي هي دون الشرك.

وهذا الحكم التفصيلي جاءت به جميع الشرائع السماوية).[1] اهـ

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في المنتقى (ج١ ص٢٩٠): (وقال الله سبحانه وتعالى ﴿ **وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣** ﴾.[2]

فرتّب السّلامة من الخسارة على مسائل أربع:

المسألة الأولى: الإيمان، ويعني: الاعتقاد الصحيح.

---

(١) ((المنتقى)) (ج١ ص٩).

(٢) العصر:(١-٣)

المسألة الثانية: العمل الصالح، والأقوال الصّالحة، وعَطْفُ الأقوال الصّالحة، والأعمال الصّالحة على الإيمان من باب عطف الخاصِّ على العامِّ؛ لأنَّ الأعمال داخله في الإيمان، وإنّما عطفها عليه اهتماماً بها.

والمسألة الثالثة: ﴿**وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ**﴾ يعني: دَعْوا إلى الله، وأمروا بالمعروف، ونَهَوا عن المنكر، لّما اعْتَنَوْا بأنفسهم أوَّلاً، وعرفوا الطَّريق دعوْا غيرهم إلى ذلك؛ لأن المسلم مكلَّف بدعوة النّاس إلى الله سبحانه وتعالى، والأمر بالمعروف، والنّهي عن المنكر.

﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾، وهذه **المسألة الّرابعةُ:** الصَّبْرُ على ما يُلاقونَهُ في سبيل ذلك من التّعب والمشقّةِ، فلا سعادة لمسلم إلاّ إذا حقّق هذه المسائل الأربع).اهـ

وقال الشيخ إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن رحمه الله: (ومجرد الإتيان بلفظ الشهادة، من غير علم بمعناها، ولا عمل بمقتضاها: لا يكون به المكلف مسلماً).[1][2]اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج٧ ص٦٤٤) عن الإيمان: (إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه إذا

(١) انظر ((الدُّر السّنية في الأجوبة النجدية)) (ج١ ص٥٢٢).
(٢) وانظر ((التعليق على صحيح مسلم)) للشيخ محمد العثيمين (ص١٦٩) كتاب الإيمان.

ذهب ذهب عن الكمال، ومنه ما إذا ذهب ذهب الإيمان بالكليـــة، وهو القول والاعتقاد). اهـــ

وقال الشيخ محمد بن عبـــدالوهاب رحمـــه الله في كـــشف الشبهات (ص١٢٦): (لا خلاف أن التوحيد لابـــد أن يكـــون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيٌ من هذا لم يكـــن الرجـــل مسلماً. فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما). اهـــ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمـــه الله في شـــرح العمـــدة (ص٨٦): (فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً... فإن حقيقة الدين هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل لا بـــالقول فقط فمن لم يفعل لله شيئاً فما دان لله ديناً، ومن لا دين لـــه فهـــو كافر). اهـــ

وقال ابن راهوية رحمه الله: (أول من تكلم بالإرجاء زعموا أن الحسن بن محمد الحنفية، ثم غلت المرجئة حتى صار من قـــولهم: أن قوماً يقولون: من ترك المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض من غير جحود بها أنا لا نكفره يرجى أمره إلى الله بعد إذ هو مقر.

فهؤلاء المرجئة الذين لا شك فيهم، ثم هم أصناف، منهم من قول: نحن مؤمنون البتة، ولا يقول عند الله، ويرون الإيمان قولاً وعملاً، وهؤلاء أمثلهم، وقوم يقولون: الإيمان قول ويصدقه العمل، وليس العمل من الإيمان، ولكن العمل فريضة والإيمان هو القول، ويقولون: حسناتنا متقبلة، ونحن مؤمنون عند الله، وإيماننا وإيمان جبريل واحد، فهؤلاء الذين جاء فيهم الحديث أنهم المرجئة التي لعنت على لسان الأنبياء).[1] اهـ

وقال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في فتح ربِّ البرية (ص٥٧): (ترك الطاعة فإن الإيمان ينقص به، والنقص به حسب تأكد الطاعة فكلما كانت الطاعة أوكد كان نقص الإيمان بها أعظم، وربما فقد الإيمان كله كترك الصلاة). اهـ

وقال الآجري رحمه الله في الشريعة (ج٢ ص٦٨٤): (من قال الإيمان قول دون العمل يقال له: رددت القرآن والسنة، وما عليه جميع العلماء، وخرجت من قول المسلمين، وكفرت بالله العظيم). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج١٤ ص١٢٠): (فمن قال: إنه يصدق الرسول ويحبه ويعظمه بقلبه ولم

---

(١) ((مسائل حرب)) (ص٣٧٧).

يتكلم قط بالإسلام، ولا فعل شيئاً من واجباته بلا خوف، فهذا لا يكون مؤمناً في الباطن، وإنما هو كافر...). اهـ

وقال الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله: (فلا بد من شهادة: أن لا إله إلا الله، من اعتقاد بالجنان، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، فإن اختل نوع من هذه الأنواع لم يكن الرجل مسلماً).[1] اهـ

قلت: ومن هنا يتبين الفرق بين مذهب السلف، ومخالفيهم.

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله في فتح المجيد (ص٣٥): (قوله (من شهد أن لا إله إلا الله) أي من تكلم بها عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها، باطناً وظاهراً، فلا بد في الشهادتين من العلم واليقين والعمل بمدلولها، كما قال تعالى: ﴿**فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ**﴾ وقال تعالى: ﴿**إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ﴿٨٦﴾﴾.

أما النطق بها من غير معرفة لمعناها، ولا يقين، ولا عمل بما يقتضيه، من نفي الشرك، وإخلاص القول والعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح فغير نافع بالإجماع). اهـ

---

(١) انظر ((الدرر السنية)) (ج٢ ص٣٥٠).

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله: (أجمع العلماء سلفاً وخلفاً من الصحابة والتابعين والأئمة، وجميع أهل السنة، أن المرء لا يكون مسلماً، إلا بالتجرد من الشرك الأكبر، والبراء منه وممن فعله، وبغضهم ومعاداتهم بحسب الطاقة والقدرة، وإخلاص الأعمال كلها لله).[1] اهـ

وقال الشيخ سليمان بن عبدالرحمن رحمه الله: (ومجرد التلفظ بالشهادتين لا يكفي في الإسلام بدون العمل بمعناها واعتقاده إجماعاً).[2] اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في بدائع الفوائد (ج٣ ص٧١٠): (لله على العبد عبوديتين عبودية باطنة، وعبودية ظاهرة، فله على قلبه عبودية، وعلى لسانه، وجوارحه عبودية، فقيامه بصورة العبودية الظاهرة مع تعريه عن حقيقة العبودية الباطنة، مما لا يقربه إلى ربه، ولا يوجب له الثواب، وقبول عمله.

فإن المقصود امتحان القلوب، وابتلاء السرائر، فعمل القلب هو روح العبودية بها، فإذا خلا عمل الجوارح منه، كان كالجسد

---

(١) ((الدرر السنية)) (ج١١ ص٥٤٥).

(٢) ((فتاوى الأئمة النجدية)) (ج١ ص٩٧).

المَوَات، بلا روح، والنية عي عمل القلب، الذي هو ملك الأعضاء، والمقصود بالأمر والنهي فكيف يسقط واجبه...). اهـ

وقال الشوكاني رحمه الله في إرشاد السائل (ص٣٣): (وأقول من كان تاركاً لأركان الإسلام، وجميع فرائضه ورافضاً لما يجب عليه من ذلك من الأقوال والأفعال ولم يكن لديه إلّا مجرد التكلم بالشهادتين، فلا شك ولا ريب أن هذا كافر شديد الكفر حلال الدم والمال). اهـ

قلت: فهذا الموضع ينبغي تدبره فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب.(١)

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله: (إن الإيمان بدون عمل لا يفيد فالله عز وجل حينما يذكر الإيمان، يذكره مقروناً بالعمل الصالح، لأننا لا نتصور إيماناً بدون عمل صالح).(٢) اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج٧ ص٥٠٦): (ولكن القول المطلق، والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح.

---

(١) انظر ((الفتاوى)) لابن تيمية (ج٧ ص٦١٦).

(٢) انظر ((التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيمان)) لابن سُوف (ص٤٢).

فقول اللسان بدون اعتقاد القلب هو قول المنـــافقين وهـــذا لا يسمى قولاً إلا بالتقييد كقوله تعـــالى: ﴿**يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ**﴾ [الفتح: ١١].

وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب هي من أعمـــال المنافقين التي لا يتقبلها الله.

فقول السلف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر، لكن لمـــا كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النية في ذلك، قـــال بعـــضهم ونية، ثم بين آخرون أن مطلق القول والعمل والنية لا يكون مقبولاً إلا بموافقة السنة...). اهـــ

وقال الشاطبي رحمه الله في الموافقات (ج١ ص٣٦٧): (ومن هنا فإن كان الظاهر مُنْخَرِماً حُكِمَ على الباطن بذلك، أو مستقيماً حُكِمَ على الباطن بذلك أيضاً، وهو أصل عامٌّ في الفقـــه وســـائرِ الأحكام العاديات والتجريبيَّات بل الالتفات إليها من هذا الوجـــه نافع في جملة الشريعة جدّاً، والأدلةُ على صحته كثيرة جدّاً، وكفى بذلك عمدة أنّه الحاكم بإيمان المؤمن، وكُفر الكافر، وطاعة المطيع، وعصيان العاصي، وعدالةِ العَدْل، وجرحةِ المجرِّح، وبذلك تنعقـــد العقود وترتبط المواثيق إلى غير ذلك من الأُمور بـــل هـــو كُلِّيَّـــةُ

التشريع، وعمدة التكليف بالنسبة إلى إقامة حدود الشعائر الإسلاميّة الخاصّة والعامّة). اهـ

قلت: قد فهم منها بعض من تكلم في هذه المسألة أن الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند السلف.

وهذا خطأ يقع فيه كثير من طلاب العلم، ممن لم يمحص قول السلف في هذا الباب.

قلت: فليس مراد السلف: أن جنس الأعمال شرط لكمال الإيمان، لأن هذا يقتضي صحة الإيمان بدون أي عمل، وهذا لازم قول المرجئة، وليس قول السلف اللهم غفراً.

قلت: فمن أنزل مرتبة العمل عن مرتبة القول، بأن زعم حصول نجاة من لم يعمل من شرائع الإسلام خيراً قط[1]، مع قدرته على العمل، وعدم وجود المانع، فقد غلط، وقوله هذا يلتقي مع المرجئة في أصل مذهبهم تماماً، وهو إعراضٌ عن المحكم من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وعن منهج السلف الصالح، وإجماع منعقد بين أهل السنة والجماعة.

---

(١) وقد فصلت القول في ذلك في كتابي (القناعة في شذوذ زيادة « لم يعملوا خيراً قط » في حديث الشفاعة)، ولله الحمد والمنة.

قال المروزي رحمه الله في تعظيم قدر الصلاة (ج٢ ص٣٤٨):

فيمن يقول بهذا يقول بهذا القول من أهل السنة: (ولا فرق بينه وبين المرجئة إذ زعمت أن الإيمان إقرار بلا عمل). اهـ

قلت: والأدهى من ذلك والأمرُّ أن يتأثر بتلك الفكرة الساذجة دعاة يلتقون معنا في أصول الدعوة السلفية المباركة، فتراهم مع الأسف يتمسكون بهذا المعتقد الباطل، ويتكلفون التنقيب عن أدلة له، بتعسفٍ وتكلف وليٍّ لأعناق النصوص، وإخضاعها لتوافق ذلك المعتقد الباطل، وجرّهم ذلك للتدليس بنقل بعض العبادات الموهمة عن علماء ربانيين عُرفوا بصفاء المنهج وصحة المعتقد، ليمعنوا في التضليل، ويوغلوا في التلبيس، فيكتب عليهم وزرها ووزرُ من اعتقدها، وعمل بمقتضاها إلى يوم القيامة.(١)

قلت: فربيع المدخلي أحيا مذهب المرجئة، ونقله من دائرة النظرية التقليدية كجماعة ذات فكر وكيان إلى منهج يعادي ويوالي عليه اللهم غفراً.(٢)

---

(١) قلت: لأن أقوال هؤلاء بعيدة عن التأصيل العلمي، بل بعيدة كل البعد عن منهج السلف، عصمنا الله وإياكم من الهوى.

(٢) قلت: فوجب درء فتنة فكر الإرجاء المعاصر، بوقفة صادقة حيال ذلك، مع عدم إغفال الطرف الآخر وهو فكر الخوارج.

قلت: وللأسف فإن الأجيال القادمة ستدفع ضريبة باهظة حين تستشري تلك الأفكار، وتجد من يروج لها في بلاد الإسلام اللهم سلم سلم.

قال ابن حجر رحمه الله في فتح الباري (ج١ ص٧٢): (وهو أن هذه الشعب تتفرع عن أعمال القلب، وأعمال اللسان، وأعمال البدن). اهـ

قلت: وهذه الشعب تتفاوت مراتبها بحسب دخولها في مراتب الإيمان الثلاثة.

١) فمنها: ما هي من أصل الإيمان يزول بزوالها الإيمان بالكلية.

٢) ومنها: ما هي من الكمال الواجب بزوالها يزول الكمال الواجب، ويفوت صاحبه الثواب، ويستحق به العقاب مع بقاء أصل الإيمان وعدم زواله.

٣) ومنها: ما هي من شعب الإيمان المستحب تزول بزوالها مرتبة الكمال المستحب، ويفوت صاحبه علو الدرجات، وأسمى المقامات، ولا يستحق به العقاب، ولا يفوته الثواب.

لأن هذه الشعب ليست مما افترض الله على العباد، بل جعلها مجالاً للتسابق في الخيرات، ونيل أعالي الدرجات، وأرفع المنازل في الجنات.[١]

---

(١) وانظر ((الصلاة وحكم تاركها)) لابن القيم (ص٤١- ٤٢) و((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (ج٢ ص٨٣٦) و((معارج القبول)) للحكمي (ج٣ ص١٠١٦) و((التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية)) للشيخ الفوزان (ص١٤٩) و((فتح الباري)) لابن حجر (ج١ ص٧٢) و((المفهم)) للقرطبي (ج١ ص٣١٧).

وقد أوضح أهل العلم فيما سبق أنه لابد من العمل الظاهر، لوجود الإيمان الباطن الذي في القلب فهما متلازمان لا ينفكان أبداً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص١٦٨): (وقد بينا أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يقرن به الأعمال، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة، وذلك **لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك،** ولا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب، فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب وحيث عطفت عليه الأعمال، فإن أريد أنه لا يكتفي بإيمان القلب بل لابد معه من الأعمال الصالحة). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان الأوسط (ج٧ ص٦٤٢– الفتاوى): (اسم الإيمان يستعمل مطلقاً، ويستعمل مقيداً، وإذا استعمل مطلقاً، فجميع ما يحبه الله ورسوله ﷺ من أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة يدخل في مسمى الإيمان عند عامة السلف والأئمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم،

الذين يجعلون الإيمان قولاً وعملاً، يزيد بالطاعة وينقص بالمعـــصية، ويدخلون جميع الطاعات فرضها ونفلها في مسماه). اهـــ

فأهل السنة والأثر والحديث لهم قواعد وضـــوابط، أصَّـــلوها تأصيلاً في غاية النفع، كما أن لهم تحقيقات دقيقة ذكروا فيها أصول الخلاف، وتفاوت الطوائف في مدى التزامها بلـــوازم أقـــوالهم في تعريف الإيمان.

فإن الأصل الذي نشأ بسببه النزاع في الإيمان تمسك المخالفين بأصلين فاسدين بنوا عليهما جميع أقوالهم الأخرى وهما:

أحدهما: أن الإيمان كلٌّ لا يتبعض، ولا يتجزأ إذا زال بعضه زال كله.

والثاني: قولهم إنه لا يجتمع عند الإنسان طاعة ومعصية، وإيمانٌ وكفرٌ أصغر، وإسلامٌ ونفاقٌ عملي، وأنه إذا وجد أحدهما انتفـــى الآخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمـــان (ص٣٨٧):

(ومن العجب أن الأصل الذي أوقعهم في هذا، اعتقـــادهم أنـــه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر، أو ما هو إيمان ومـــا هو كفر، واعتقدوا أن هذا متفق عليه بين المسلمين، كما ذكر ذلك أبو الحسن وغيره، فلأجل اعتقادهم في هذا الإجماع، وقعوا فيما هو

مخالف للإجماع الحقيقي، إجماع السلف الذي ذكره غير واحد من الأئمة، بل وخرج غير واحد منهم بكفر من قال بقول جهم في الإيمان). اهـ

ولذلك فقد تصدى أهل السنة والجماعة، لهذه البدع، مع بداية ظهورها بالرد والبيان، والحجة والبرهان، حتى صار منهج أهل السنة والجماعة متميزاً جلياً في مسالة الإيمان.

وبما أن المسألة الإيمان هي أول مسألة وقع فيها الخلاف بين أهل القبلة، حتى صار إلى حد التكفير والقتال والتبديع، وكل ذلك كان بسبب خوض البعض في مسألة الإيمان، على أسس غير علمية، بعيدة كل البعد عن أدلة الكتاب والسنة، وفهم سلف الأمة، فأدى ذلك إلى ظهور بدع عدة بدءاً ببدعة الخوارج، وانتهاءً ببدع الجهمية والمعتزلة والمرجئة.

وهذا هو أعظم خطأ وقع فيه أهل البدع، وهو الخطأ في الفهم والنظر والاستدلال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص٩٨):

(وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة.

وهذه طريقة أهل البدع... ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ، والتابعين، وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب، وكتب الكلام التي وضعتها رؤُوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضاً...). اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص٣٣٩):

(ومن آتاه الله علماً وإيماناً، علم أنه لا يكون عند المتأخرين – والمعاصرين – من التحقيق، إلا ما هو دون تحقيق السلف، لا في العلم، ولا في العمل، ومن كان له خبرة بالنظريات والعقليات والعمليات، علم أن مذهب الصحابة دائماً أرجح، من قول من بعدهم، وأنه لا يبتدع أحد قولاً في الإسلام، إلا كان خطأ، وكان الصواب قد سبق إليه من قبله[1]). اهـ

قلت: ولقد صدرت في حق هؤلاء جملة من الفتاوى من علماء السنة تبين انحرافهم وجنايتهم على عقيدة أهل السنة والجماعة.

قلت: ومع نصح هؤلاء العلماء، أعني: أصحاب الفتاوى وغيرهم لهم، بالرجوع إلى الحق إلا أنهم تمادوا في غيهم، واستمروا

(١) قلت: فهل بعد هذا البيان يأتي من يقرر خلاف ذلك وينسبها إلى السلف زوراً وبهتاناً اللهم غفراً.

في ضلالهم وسودوا الصفحات في الردود، وجمعوا الترهات للدفاع عن أنفسهم، ضاربين فتاوى أهل العلم ونصحهم عرض الحائط، نسأل الله الهداية والسداد ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾﴾ [الكهف:١٧].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص٣١٥):

(وكذلك تجدهم في مسائل الإيمان، يذكرون أقوال الأئمة والسلف، ويبحثون بحثاً يناسب قول الجهمية لأن البحث أخذوه[1] من كتب أهل الكلام الذين نصروا قول جهم في مسائل الإيمان).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص٣١٤):

(وهذا قد وقع فيه طوائف كثيرة من المتأخرين المنتسبين إلى السنة والفقه والحديث المتبعين للأئمة الأربعة المتعصبة للجهمية والمعتزلة، بل وللمرجئة أيضاً، لكن لعدم معرفتهم بالحقائق التي نشأت منها البدع يجمعون بين الضدين، ولكن من رحمة الله بعباده المسلمين أن

---

(١) كما أخذ ربيع المدخلي عقيدة المرجئة من كتب أهل الكلام كقوله عن الخلاف الذي وقع بين أهل السنة وبين أهل الإرجاء بإنه لفظيّ صوريّ !

قلت: وهذا القول قول أهل الكلام من الماتريدية وغيرهم يزعمون فيها أن الخلاف في هذه المسألة لفظي وليس حقيقياً.

انظر إلى كتب أهل الكلام في هذه المسألة منها: ((حاشية الكستلي على النسفية)) (ص١٥٨) و((قواعد في علوم الحديث)) للتهانوي (ص٢٣٥) و((فيض الباري)) للكشميري (ج١ص٥٩) و((النبراس شرح العقائد)) للفرهاري (ص٤٠٥) و((المسامرة شرح المسابرة)) لابن أبي شريف (ص٣٧٣).

الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق مثل الأئمة الأربعة وغيرهم... كانوا ينكرون على أهل الكلام من الجهمية قولهم في القرآن والإيمان، وصفات الرب، وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف). اهـ

قلت: ومع أن هؤلاء يدعون التحقيق والتدقيق، وأنهم فرسان الميدان في مسائل الإيمان، إلا أن المتبصر بالحق والسنة يعلم زيف أقوالهم وبعدهم عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وجهلهم المركب بها.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

بسم الله الرحمن الرحيم

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

ذكر الدليل على أن قول ربيع المدخلي
في أن من كفّر تارك جنس العمل
فهو على مذهب الخوارج،
وهذا القول هو قول أهل البدع في أهل السنة،
فإنهم يعيبونهم في تكفيرهم بالدليل قديماً وحديثاً
فتشابهت قلوبهم

قال الإمام أحمد رحمه الله –فيمن يعيب أقوال أهل السنة في المبتدعة–: (فيعيبون قولنا: ويدّعون إلى هذا القول أن لا يقال: (مخلوق، ولا غير مخلوق)، ويعيبون من يكفر[1]، **ويزعمون أنا نقول بقول الخوارج!!!**، ثم تبسم أبو عبدالله كالمغتاظ، **ثم قال: هؤلاء قوم سوء!** [2]).**اهـ**

أخرجه الخلال في (السنة) (ج٥ ص ١٣٩) من طريق محمد بن علي الوّراق قال ثنا أبو بكر الأثرم فذكره.

قلت: وهذا سنده صحيح.

---

(١) يعني بالدليل من الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.

(٢) وكذلك المرجئة العصرية يعيبون أهل السنة في تكفير تارك جنس العمل، فهؤلاء قوم سوء والعياذ بالله.

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر الدليل على أن من مذهب السلف
كفر تارك جنس العمل،
وليس هذا مذهب الخوارج كما يدّعي ربيع المدخلي،
وذكر الفرق بين مذهب السلف،
وبين مذهب الخوارج في ذلك

اعلم رحمك الله أن السلف والسنة أدخلوا أعمال القلـــوب في الإيمان، ومقتضى هذا إدخال أعمال الجوارح لامتناع قيام الإيمـــان بالقلب من غير حركة البدن بالعبادة.

فالعمل الظاهر لازم للعمل الباطن، فوجوده وجود للبـــاطن، وانتفاءه انتفاءٌ للباطن[1].

قلت: والمراد بالعمل الذي ينتفي الإيمان بانتفائه (جنس العمل الصالح) لا أفراده، فإن المؤمن قد يترك أعمالاً مفروضـــة ويبقـــى مؤمناً، وإن كان لا يستحق الاسم المطلق.

---

(١) وانظر: (براءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة) للكثيري (ص٦٣).

قلت: فإنْ ترك العمل كله زال عنه مطلق الإيمان، لأنه تـــرك جنس العمل، وترك جنس العمل مسقط لأصل الإيمان، فلا يوجـــد مؤمن عند أهل السنة والجماعة إلاّ ولا بدّ أن يأتي بجنس العمل مع الشهادتين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (التحفة العراقيـــة) (ص١٧): (الإيمان أمر وجودي، فلا يكون الرجل مؤمناً ظـــاهراً حتى يظهر أصل الإيمان، وهو شهادة أن لا إله إلا الله، وشـــهادة أن محمداً رسول الله، ولا يكون مؤمناً باطناً حتى يقر بقلبـــه بـــذلك، فينتفي عنه الشك ظاهراً وباطنـــاً مـــع وجـــود العمـــل الـــصالح والإيمان).اهـــ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (التحفة العراقية) (ص١٧): (من كان معه إيمان حقيقي؛ فلا بدّ أن يكون معه مـــن هذه الأعمال بقدر إيمانه، وإن كان له ذنوب).اهـــ

قلت: إذا تقرر مذهب السلف في حقيقة الإيمان تبيّن لنا أنهـــم حسنة بين مذهبين خاطئين: مذهب الوعيدية الخوارج، ومـــذهب المرجئة.

أما مذهب الخوارج؛ فإنهم يقولون: صاحب الكبيرة يخرج من الإيمان، ويستحق الخلود في نار جهنم، وهو كافر[١].

قلت: ومذهب الخوارج مذهب باطل بدلالة النصوص المتواترة الصريحة على عدم خروج مرتكب الكبيرة من مطلق الإيمان.

وأما مذهب المرجئة؛ فإنهم يقولون: إن الإيمان يصح، ولو لم يكن معه أي عمل، فأخروا جميع العمل عن التأثير في الإيمان!.

قلت: ومنشأ قولهم في ذلك هو العدول عن بيان القرآن والسنة والآثار، مع اعتمادهم على عقولهم، وعلى ما تأولوه من اللغة بفهمهم، والله المستعان[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٥٠٦): (فإن أولئك قالوا: قول وعمل ليبينوا اشتماله على الجنس، ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال).اهـ

---

(١) **قلت:** لأن من أرتكب كبيرة فقد خرج من الإيمان، ودخل في الكفر عند الخوارج، فلا يجتمع عندهم في الشخص الواحد ثواب وعقاب، وحسنات وسيئات والله المستعان.

وأما عند السلف والسنة فإنه يجتمع عندهم في الشخص الواحد الحسنات المقتضية للثواب، والسيئات المقتضية للعقاب، ولذلك فهم يرون التكفير بترك جنس الأعمال على الإطلاق، لأن جنس الأعمال ركن في الإيمان.

وأما الخوارج يرون التكفير بترك آحاد العمل على الإطلاق، كما سبق.

قلت: وهذا هو الفارق بين السلف والسنة، وبين الخوارج الوعيدية!.

(٢) وانظر: (حقيقة الإيمان) للشثري (ص١٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٦١٦): (وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٥٠٥): (القول المطلق، والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، فقول اللسان، بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين، وهذا لا يسمّى قولاً إلاّ بالتقييد كقوله تعالى: **(يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ)** [الفتح:١١] وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب هو من أعمال المنافقين التي لا يقبلها الله، فقول السلف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر).اهـ

قلت: إذاً هناك فرق واضح بين التكفير بترك جنس الأعمال على الإطلاق، والذي قرره السلف والسنة، وبين التكفير بترك آحاد العمل على الإطلاق كما قرره الخوارج.

قلت: لكن المرجئة العصرية الذين لم يدرسوا عقيدة أهل السنة والجماعة على أيدي العلماء الربانيين، ولم يفرقوا بين مذهب السلف ومخالفيهم، يرون أن من قال بتكفير تارك العمل بالكلية فقد وافق الخوارج!.

قلت: ومن المعروف لدى صغار أهل السنة والجماعة فضلاً عن كبارهم؛ أن الخوارج يكفرون بترك جميع الأعمال دون استثناء، أما السلف والسنة فقد فصلوا في آحاد العمل، وبينوا أن ترك بعضها كفر، وهي الأعمال التي تدخل في أصل الإيمان، وترك بعضها الآخر معصية تنقص من إيمان الشخص وتعرضه للعقوبة، ولكن لا يكفر بها فتنبه[١].

قال المروزي رحمه الله في (تعظيم قدر الصلاة) (ج٢ ص٨٠٦): (إن الجمهور الأعظم من أهل السنة يقولون: إن الإيمان واحد له أصل وفروع[٢][٣]، فأصله مفترض، وفرعه: منه مفترض، ومنه لا مفترض.

فأما المفترض: فهو ما أوجبه الله على عباده بقلوبهم وجوارحهم، وذلك معلوم محدود، لأن الحكم لا يوجب إلا معلوماً يستوجب الثواب من أتاه، ويستوجب الذم والعقاب من قصر عنه بعد علم، والباقي من الإيمان هو نافلة لم يفترضه الله عز وجل).اهـ

---

(١)وانظر: (قواعد في بيان حقيقة الإيمان) للشيخان، و(أصول السنة) للإمام أحمد (ص٧٤)، و(وفتاوى إسلامية) فتوى: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (ج١ ص٢١).

(٢)**قلت**: وهذا التفصيل ليس الذي قرره المدخلي: أن الإيمان شرط كمال في الإيمان، فتنبه .

(٣) وهذا مثل قول الحكمي رحمه الله في (معارج القبول) (ج٢ ص٣٠) عندما كان يرد على الخوارج: (والفرق بين هذا، وبين قول السلف الصالح أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطاً في الصحة، بل جعلوا كثيراً منها شرطاً في الكمال).اهـ

وقال أبو عثمان الصابوني رحمه الله في (عقيدة السلف، وأصحاب الحديث) (ص٨٦): (ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة، صغائر كانت، أو كبائر، فإنه لا يُكَفَّر بها، وإن خرج من الدنيا غير تائب منها، ومات على التوحيد والإخلاص، فإن أمره إلى الله عز وجل، إن شاء عفا عنه، وأدخله الجنة يوم القيامة... وأن شاء عاقبه وعذبه مدة بعذاب النار، وإذا عذبه لم يخلده فيها بل أعتقه، وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (العقيدة الواسطية) (ص١٧٨): (ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج).اهـ

وقال الإسماعيلي رحمه الله في (الاعتقاد) (ص٨٦): (ويقولون -يعني أهل السنة-: إن أحداً من أهل التوحيد، ومن يُصلي إلى قبلة المسلمين، لو ارتكب ذنباً، أو ذنوباً كثيرة، صغائر، أو كبائر، مع الإقامة على التوحيد لله، والإقرار بما التزمه وقبله عن الله، فإنه لا

يُكفر به، ويرجون له المغفرة، قال تعالى: (**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**) [النساء:٤٨]).اهـ

وقال محمد بن وضاح أخبرني زهير بن عباد رحمه الله قال: (كل من أدركت من المشائخ مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وعيسى ابن يونس، وفضيل بن عياض، وعبدالله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وغيرهم لا يكفرون أحداً بذنب[١]، ولا يشهدون لأحد أنه في الجنة وإن لم يعص الله، ولا أنه في النار، وإن عمل الكبائر، ومن خالف هذا، فهو عندهم مبتدع، قال ابن وضاح: وقال لي يونس بن عبدالأعلى: إلزم هذا، ولا تدعه، وقال حسين بن الحسن المروزي: هذا هو الحق، ولا يقول خلافه إلا زنديق)[٢].

وقال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (شرح العقيدة الواسطية) (ج٢ ص٢١٨): (أهل القبلة هم

---

(١) أي: بكل ذنب، لأن من الذنوب ما يكون كفراً كما بين أهل العلم.

وقد شرح الفرق بين الاطلاقين ابن أبي العز الحنفي رحمه الله، فقال في (شرح العقيدة الطحاوية) (ص٢٥١): (امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنا لا نكفر أحداً بذنب، بل يُقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج، وفرق بين النفي العام، ونفي العموم، والواجب إنما هو نفي العموم مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب).اهـ

قلت: ومما يؤيد هذا، ما رواه إسحاق النيسابوري في (مسائل أحمد) (١٨٧٦): (حضرت رجلاً عند أبي عبدالله، وهو يسأله: فجعل الرجل يقول: وأن لا يكفر أحداً بذنب؟ قال أبو عبدالله: اسكت!، من ترك الصلاة فقد كفر).

(٢) **أثر حسن.**

أخرجه ابن أبي زَمَنِين في (أصول السنة) (١٤٦) بإسناد حسن.

المسلمون، وإن كانوا عصاة، لأنهم يستقبلون قبلة واحدة، وهي الكعبة، فالمسلم عند أهل السنة والجماعة لا يكفر بمطلق المعاصي والكبائر).اهـ

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في (شرح العقيدة الواسطية) (ص١٨): (وأهل السنة والجماعة مع أنهم يرون أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، هم مع ذلك لا يحكمون بالكفر على من يدعي الإسلام، ويستقبل الكعبة بمطلق ارتكابه المعاصي التي هي دون الشرك والكفر كما يفعله الخوارج، حيث قالوا: من فعل كبيرة فهو في الدنيا كافر!، وفي الآخرة مخلد في النار، لا يخرج منها).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٥١٠): (ثم قالت الخوارج والمعتزلة: الطاعة كلها من الإيمان فإذا ذهب بعض الإيمان، فذهب سائره، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان) [1].اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٥١٠): (وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً

(١) **قلت**: فالخوارج ذهبوا إلى كفر مرتكب الكبيرة وخلوده في النار وأنه يعذب فيها عذاب الكفار!.

إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه، وبقاء بعضه) [١].اهـ

قلت: فأهل السنة والجماعة يكفرون بترك الأعمال التي تركها يهدم أصل الإيمان... إذاً فجنس الأعمال ركن في صحة الإيمان عند السلف والسنة كما تقرر، أما آحاده فعلى التفصيل الذي ذكرناه، والله المستعان.

قلت: ومن هنا يتبيّن خطأ المرجئة أنهم يصفون المخالفين[٢] لهم بالخوارج إذا كَفَّروا بترك جنس العمل. [٣]

قلت: وهذا فيه تجن على السلف من جهتين:

الأولى: أنهم نسبوا إلى السلف ما ليس من اعتقادهم.

الثانية: أنه يلزم على ذلك وصف السلف بهذا الوصف الشنيع!.

قلت: فما زال السلف يكفّرون بترك جنس العمل، لأنهم يرون أن جنس الأعمال ركن في الإيمان، والله المستعان.

---

(١) **قلت**: وربيع لم يفرق بين هذا وذاك، فوصف أهل السنة بالخوارج إذا كفروا تارك جنس العمل، والله المستعان.

(٢) وهم السلف، وأهل السنة والجماعة!.

(٣) وهذه بدعة قديمة،فإن أهل البدع في القديم يعيبون أهل السنة في تكفيرهم بالدليل من الكتاب والسنة، والله المستعان.

قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: (الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

[وضوح عقيدة السلف]

فإن عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة واضحة صافية، لا لَبْس فيها ولا غموض، لأنها مأخوذة من هدي كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وقد دوّنت أصولها ومبانيها في كتب معتمدة توارثها الخلف عن السلف، وتدارسوها، وحرروها، وتواصوا بها، وحثوا على التمسك بها، كما قال عليه الصلاة والسلام: (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى)، وهذا أمر لا شك فيه، ولا جدال حوله.

[ظهور نابتة تنازع أهل السنة في الإيمان]

إلا أنه ظهرت في الآونة الأخيرة نابتة من المتعالمين[1] جعلت بعض أصول هذه العقيدة مجالاً للنقاش، والأخذ، والرد، ومن ذلك قضية الإيمان، وإدخال الإرجاء فيه، والإرجاء -كما هو معلوم- عقيدة ضالة تريد فَصْل العمل، وإخراجه عن حقيقة الإيمان، بحيث

(١) كربيع المرجئ، وإخوانه المرجئة! في (شبكة سحاب الحزبية)!، وغيرهم!.

يصبح الإنسان مؤمناً بدون عمل، فلا يؤثر تركه في الإيمان انتفاءً ولا انتقاصاً، وعقيدة الإرجاء عقيدة باطلة قد أنكرها العلماء وبيّنوا بطلانها، وآثارها السيئة، ومضاعفاتها الباطلة، **وآل الأمر بهذه النابتة إلى: أن تُشَنِّع على من لا يجاريها ويوافقها على عقيدة الإرجاء، ويسمونهم بالخوارج والتكفيريين، وهذا قد يكون لجهلهم بعقيدة أهل السنة والجماعة، التي هي وسط بين مذهب الخوارج الذين يكفرون بالكبائر** -التي هي دون الكفر- وهو مذهب باطل، وبين مذهب المرجئة الذين يقولون لا يضر مع الإيمان -الذي هو عندهم مجرد التصديق- لا يضر معه معصية وإن كانت كبيرة.

فأهل السنة والجماعة يقولون: إن مرتكب الكبيرة -التي هي دون الكفر- لا يكفر كما تقوله الخوارج، ولا يكون مؤمناً كامل الإيمان كما تقوله المرجئة.

بل هو عند أهل السنة مؤمن ناقص الإيمان، وهو تحت المشيئة -إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه بقَدْر ذنوبه- كما قال تعالى: **(إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)[النساء:٤٨]**)[1].اهـ

---

(١) (مجلة الدعوة) عدد (١٧٤٩) ٤ربيع الآخر (١٤٢٦هـ).

قلت: فإذا عرفت اعتقاد أهل السنة في ذلك، **فالآن استمع على أقوال ربيع المخلط**، وهو يخلط مذهب أهل السنة بمذهب الخوارج، ولم يستطع أن يفرق بين مذهب أهل السنة، وبين مذهب الخوارج في ترك[1] العمل، ولذلك رمى أهل السنة بـ(الخوارج!) وبـ(التكفيريين!) والله المستعان.

فقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص٣١): (فهم يسلكون مسلك الخوارج في رمي أهل السنة بالإرجاء!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص٣١): (ورثة الخوارج!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص٦٢): (هذا مذهب الخوارج؛ مذهب تكفيري وأظنهم يريدون هذا!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص٦٣): (هم كأنهم يريدون قاعدة مضطردة أي: أنّ كل من نقص إيمانه خرج من الإيمان! يعني خبث!، وهذا مذهب الخوارج!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص٨٢): (وهم يسيرون على طريقة الخوارج!).اهـ

---

(١)**قلت:** فهو لم يفرق بين مذهب أهل السنة، وبين مذهب الخوارج في مسألة التكفير، فهو يرمي أي جماعة بالتكفيريين أو الخوارج إذا كفرت تارك جنس العمل، حتى لو بالضوابط الشرعية اللهم غفراً.

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص١٠٣): (ولما استمر الحدادية في الإرجاف بجنس العمل خلفاً للتكفيريين!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص١١٥): (ومن أخرى يشابهون الخوارج؛ في أنهم يدندنون حول التكفير، وتفوح من مواقفهم روائح الخوارج والدندنة حول أصولهم!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (مجموعه الفاضح) (ص٤١٨): (وحماية من استغلال التكفيريين لإطلاق بعض السلفيين لجنس العمل!)[1].**اهـ**

قلت: وكلامه هذا كلُّه يتصبّب جهلاً باطلاً، وادِّعاءً كاذباً، وفهماً أعوجَ سقيماً، فليس فيه عِلْمٌ يُرَدُّ، أو شُبْهَةٌ تُصَدُّ إلاّ ضرورة.

وهذا يدل أن المدخليّ لا يفرق بين مذهب السلف، وبين مذهب الخوارج في مسألة التكفير كما سبق ذكره والله المستعان.

هذا وأسأل الله تعالى أن يُثَبِّتَنا على هدي السلف الصالح في فهم الكتاب والسنة، والله المستعان.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) وهو دائماً وأبداً ينكر أنه قال: كذا، أو قال: كذا، وكتبه وأشرطته تُدِينه بضلالاته هذه اللهم غفراً.